

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

الجزء الأول: نظرية النظام (القانون)

الباب الأول: ماهية النظام (القانون)

الفصل الأول: تعريف النظام ووظائفه

المبحث الأول: تعريف النظام

يقوم النظام على أساس حاجة الإنسان لأن يعيش مع غيره.

النظام في الاصطلاح القانوني يفيد معنيين: أحدهما عام والآخر خاص

النظام بالمعنى العام:

١- مجموعة القواعد القانونية التي تنظم الروابط الاجتماعية والتي تقر (تُلزم) الدولة الناس على إتباعها ولو بالقوة. (تعريف **غير جامع** لإغفال بيان غرض القاعدة النظامية)

٢- مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم علاقات الأشخاص في المجتمع تنظيماً عادلاً يكفل حريات الأفراد ويحقق الخير العام. (تعريف **غير جامع** لإغفال قيام الدولة بتوقيع الجزاء)

٣- **التعريف الأمثل:** مجموعة القواعد العامة المجردة الملزمة المترتبة بالجزاء والتي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع وتضمن الدولة تطبيقها سواء كان مصدرها الشريعة أو الأنظمة أو العرف. (تعريف **جامع شامل**)

يطلق على النظام بالمعنى العام **(النظام الوضعي)**.

النظام بالمعنى الخاص:

قاعدة أو مجموعة قواعد معينة من القواعد التي تسنها السلطة التشريعية لتنظيم أمر معين في مجال معين.

مثال (نظام المحاماة ونظام نزاع الملكيات ...).

يطلق على النظام بالمعنى الخاص **(التشريع الوضعي)**.

الذي يعني في هذه الدراسة هو القانون بالمعنى العام.

المبحث الثاني: ضرورة النظام ووظائفه

أولاً: ضرورة النظام -

لا بد أن نعرف أن الإنسان كائن اجتماعي لا يعيش بمفرده وهو يسعى لإشباع حاجاته ولأنه أناني بطبعه تتعارض مصالحه مع مصالح الآخرين.

س / ما مساوئ ترك الفرد يسوي علاقاته في مجتمعه، وما مميزات العيش تحت ظل النظام؟

ج / لو ترك للفرد تسوية علاقاته مع غيره لأصبحت الغلبة للقوي فتعم الفوضى وينعدم الأمن.

المجتمع الذي يعيش تحت ظل النظام يكون مستقراً. لا بد للمجتمع من قواعد عامة موضوعة مسبقاً لتحديد سلوك الأفراد ومعاملاتهم ولابد من وجود سلطة عامة تمثل الجماعة وتفرض النظام بالقوة لإجبار الأفراد على احترامها.

ثانياً: وظيفة النظام:

١- صون حريات الأفراد وحقوقهم ومصالحهم الخاصة. ٢- حفظ كيان المجتمع بإقرار النظام وتحقيق الأمن والسلام الاجتماعي وكفالة المصلحة العامة للجماعة.

مهمة النظام الأساسية هي تنظيم المجتمع وتحقيق التوافق بين مصالح الفرد والمصالح العامة للجماعة على نحو يكفل المحافظة على كيان المجتمع ويضمن له التقدم والاستقرار.

قد عنيت الشريعة الإسلامية بتحقيق التوازن والعدالة بعدد من القواعد الفقهية:

لا ضرر ولا ضرار. الضرر يزال. الضرر لا يزال بالضرر. الضرر أخف الضررين. الضرورات تبيح المحظورات. الضرورة تقدر بقدرها. درء المفسدة مقدم على جلب المصلحة.

ملاحظة:

(النظام العام) يتغير من زمان إلى آخر ويختلف من بلد لآخر (الذي يسمى النظام الوضعي)

أما **(الغاية من القانون) واحدة لا تتغير بتغير الزمان ولا المكان** إنما تتغير (الأحكام) باختلاف البيئة والأفكار والمكان والزمان.

يستخدم مصطلح النظام الوضعي للدلالة على مجموعة الأنظمة السائدة والمطبقة فعلاً في بلد معين وفي الوقت الحاضر أي كان مصدرها.

الفصل الثاني: الخصائص المميزة للقواعد النظامية

أولاً: القاعدة النظامية قاعدة اجتماعية:

القاعدة النظامية لا يمكن أن تكون سوى قاعدة اجتماعية لانعدام الفائدة منها لفرد منعزل في جهة نائية.

لا يتصور وجود قاعدة نظامية دون مجتمع تنظم سلوك أفراد داخله وتحكم ما ينشأ بينهم من علاقات وروابط.

يرتبط النظام بوجود الجماعة لبيان ما للأشخاص من حقوق وما عليهم من واجبات.

يوثق النظام المصالح المتقابلة للأشخاص ويمنع التضارب فيما بينها.

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

س/ ماهي أشكال وأنواع القواعد الاجتماعية

أشكال وأنواع القواعد الاجتماعية		
قواعد الأخلاق	قواعد الدين	قواعد المجاملات والعادات
- مجموعة القيم والمبادئ المحددة لمعنى الخير والشر والحق والباطل وتهدف لسعادة وخير المجتمع. - تتشرك مع قواعد القانون في حياة المجتمع (بقواعد مجردة وجزاء لمخالفاتها).	الأوامر والنواهي التي أمر الله عباده بها لتحقيق سعادة الإنسان، وهي ثلاث أنواع.	قواعد المجاملات والعادات عادات درج الناس على القيام بها (كالزيارات وتبادل الهدايا).

س/ ماهي أوجه الاختلاف بين القواعد الاجتماعية والقواعد القانونية؟

ج/ الجواب من ثلاث أوجه:

(١) الفرق بين قواعد الأخلاق والقواعد القانونية:

الفرق من حيث	القاعدة الأخلاقية	القاعدة القانونية
أ. المصدر	ما يرسخ بذهن المجتمع من معنى الخير والشر (بالتالي فهي غير واضحة).	تشريع جلي محكم أو عرف محدد واضح (أكثر تحديد ووضوح).
ب. النطاق	أضيق فيما يتعلق بإجراءات تنظيم الناس.	أضيق فيما يتعلق بقواعد تنظيم سلوك الإنسان نفسه.
ج. الغاية والغرض	مثالية مترفعة عن الرذائل.	عملية ونفعية وواقعية لحفاظ على الأمن والاستقرار.
د. الجزاء	معنوي (كتأنيب الضمير واستنكار المجتمع)	ملموس في شخصه وماله تفرضه السلطة العامة.

(٢) الفرق بين قواعد الدين والقواعد القانونية:



الفرق من حيث	القواعد الدينية	القواعد القانونية
أ. المجال	أوسع مجالا من القواعد القانونية.	
ب. المصدر	مصدرها الكتاب والسنة فقط.	موضوعية من البشر.
ج. الغاية	مثالية تسعى لسمو النفس الإنسانية.	نفعية وواقعية لتحقيق الأمن والاستقرار.
د. الاهتمام	تهتم بالمقاصد والنيات.	تهتم بالسلوك الخارجي للإنسان.
هـ. الجزاء	يكون في الدنيا والآخرة.	دنيوي فقط.

(٣) الفرق بين قواعد المجاملات والقواعد القانونية:

الفرق من حيث	قواعد المجاملات	القواعد القانونية
أ. الجزاء	معنوي.	مادي محسوس.
ب. الغاية والهدف	زيادة الروابط الاجتماعية	تحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع

ثانياً: القاعدة النظامية سلوكية:

يهتم النظام بالنوايا وبواعث النفس بحدود صلتها بالسلوك الخارجي (كالقتل بسبق الإصرار والترصد).

هدفها تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع. تهتم بالسلوك الخارجي للأفراد ولا تهتم بالأحاسيس والمشاعر.

ثالثاً: القاعدة النظامية قاعدة عامة مجردة:

لا ينتهي دور القاعدة القانونية بتنفيذها مرة واحدة بل تطبق كلما توافرت شروطها. إذا فقدت القاعدة القانونية خاصية التجرد والعموم فهي تعتبر قراراً أو حكماً. (القرارات الفردية) مثل تعيين موظف بوظيفة في الدولة أو منح جنسية أو قطع علاقات دبلوماسية كذلك الأحكام القضائية.

يقصد بالعمومية والتجريد في القواعد النظامية أنها موجهة لكافة الأشخاص في المجتمع فلا تخاطب أناس بعينهم ولا واقعة بعينها إلا ما تستثنيه القاعدة ذاتها.

يفتضي التجريد صدور القاعدة بصيغ مجردة لا تتعلق بشخص بعينه ولا واقعة بذاتها.

الفروقات بين القواعد النظامية والقرارات والأحكام

القواعد النظامية	القرارات والأحكام
تكون عامة مجردة	تكون لشخص بعينه
غير محصورة الأشخاص	تكون لواقعة بعينها
لا تنتهي بتطبيقها لمرة واحدة	تكون لمرة واحدة

قد تكون القرارات والأحكام (فردية أو دولية) (كممنح الجنسية وقطع العلاقات الدبلوماسية).

لا تعتبر الأحكام القضائية الصادرة بحق شخص بعينه قواعد نظامية.

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

لا تتأثر العمومية والتجريد		
بتحديد زمان تطبيقها	بتحديد المكان	بتحديد طائفة دون تحديد الأشخاص
كحظر التجول	تحديد ولاية دون أخرى	كقواعد المحاماة

تأثر العمومية والتجريد	
بتعيين الشخص	بتعيين الواقعة
كالتهيين ومنح الجنسية	كإصدار حكم على قاتل لواقعة القتل

رابعاً: القواعد النظامية ملزمة:

- ليست نصح أو ترغيب بل تكليف وإلزام.
- توقع الجزاء على المخالف.
- الإلزام الجماعي** عنصر أساسي لتكوين القاعدة النظامية ويميزها عن قواعد الأخلاق والمجاملات.
- الإلزام** يرسخ الاعتقاد الجماعي بضرورة إتباع القواعد، خشية العقاب عند مخالفتها بواسطة السلطة العامة (الدولة).

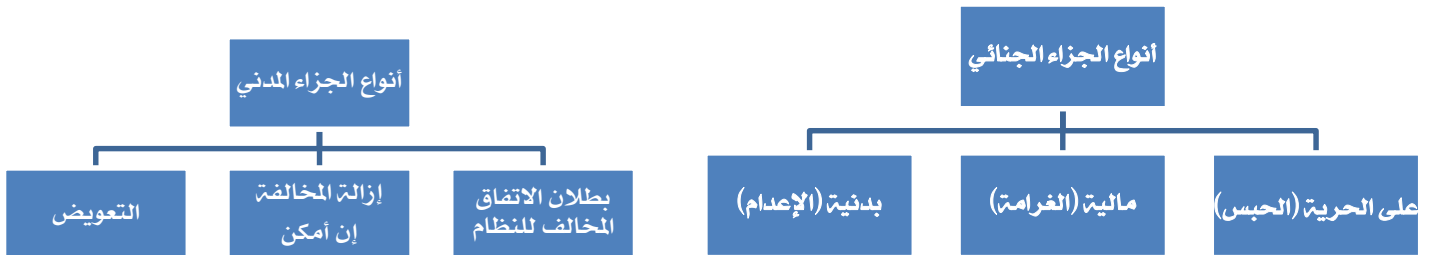
الجزاء:

الجزاء القانوني: هو أثر على صورة أذى تفرضه السلطة العامة (السلطة القضائية) على مخالف أحكام القاعدة النظامية.

العبرة من الجزاء القانوني زجر المخالف وردع غيره.

أنواع الجزاء:			
جزاء جنائي	الجزاء المدني	الجزاء التأديبي (الإداري):	الجزاء الإجرائي
يقع عند مخالفة قواعد القانون الجنائي وتفاوت شدته حسب طبيعة الجريمة (وهو لحماية المجتمع ومصالحه).	يقع عند مخالفة قواعد القانون الأخرى عدا القانون الجنائي منها وتكون في حال الاعتداء على حق (خاص) أو إنكاره دون المساس بالحق العام . (لذا هو حق خاص يهدف لإزالة أو إصلاح الضرر)	جزاء ترتب على مخالفة قواعد النظام الإداري توقعه السلطة الإدارية على الموظفين عند الإهمال دون عذر في الدوائر الرسمية وشبه الرسمية.	أثر على شكل جزاء يرتبه القانون على المخالف عند مخالفته قواعد القوانين الشكلية والإجرائية. مثلاً: مخالفة قواعد الشكليات (فينبغي مثلاً أن تبدأ الإجراءات بصحيفة الدعوى وتنتهي بالحكم فيها). من أهم الجزاءات الإجرائية: (سقوط الدعوى) وهو انقضاء الحق لتجاوزه الحدود المرسومة قانوناً.

يجوز اجتماع الجزاء الإداري مع الجنائي أو المدني أو كليهما عند تحقق الشروط.



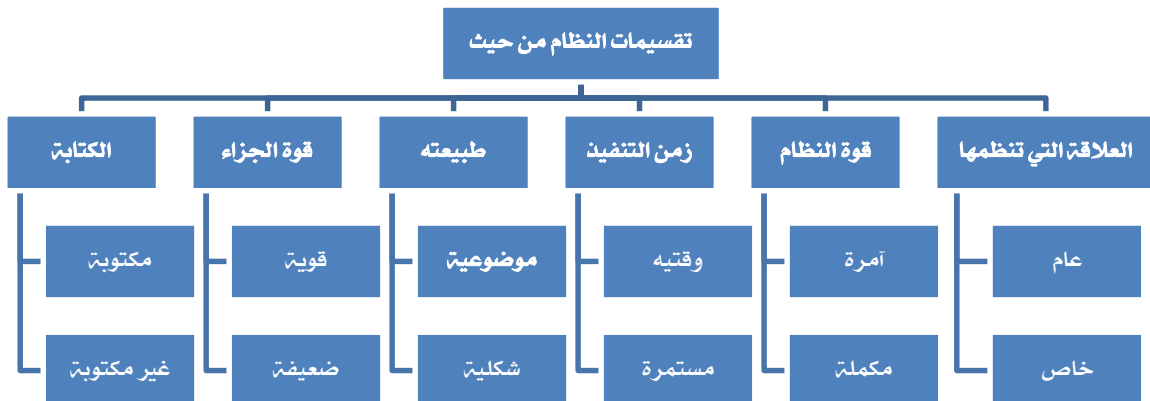
مميزات الجزاء في القاعدة النظامية:		
له طابع مادي	حال (على الفور) وغير مؤجل	منظم
(محسوس وليس معنوي) ويكون على البدن أو المال أو الحرية.	يطبق فور وقوع المخالفة، ليست كالقواعد الدينية التي أحياناً تكون مؤجلة العقوبة للآخرة.	توقع السلطة العامة الجزاء عن طريق السلطات المختصة.

توقع الجزاء على الأفراد يكون عن طريق جهة عليا مختصة ولا يترك توقيعه للأفراد.

تنص المادة ٥٠ من نظام الأساسي للحكم (الملك أو من ينييه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية)

لا يجوز للفرد أن يقتضي حقه بنفسه إلا في حال الدفاع عن النفس وتعدر الاستعانة بالسلطة العامة.

الباب الثاني: أقسام النظام وفروعه



الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

الفصل الأول: تقسيم النظام من حيث موضوع العلاقة التي ينظمها إلى عام وخاص

البحث الأول: القانون العام

القانون العام: قواعد قانونية تنظم العلاقات بين الدولة والأفراد من جهة وبين الدولة وغيرها من الدول والمنظمات.

القانون العام ينقسم إلى:	خصائصه:
١- قانون عام داخلي (بين الدولة والأفراد)	١. ينظم العلاقات بين الدولة والأفراد بصفتها صاحبة السيادة ٢. لا يتجاوز تطبيقها حدود إقليم الدولة.
٢- قانون عام خارجي (بين الدولة وغيرها من الدول والمنظمات)	١. ينظم العلاقات بين الدولة والمنظمات " تحدد حقوقها وواجباتها في السلم والحرب والحياد " ٢. يتجاوز نطاق تطبيقها حدود الدولة إلى الخارج " الاتفاقيات "

الذي يخلصنا في هذه الدراسة هو القانون العام الداخلي.

فروع وأقسام القانون العام الداخلي:

(١) القانون الدستوري. (٢) القانون الإداري. (٣) القانون المالي. (٤) القانون الجنائي.

أولاً القانون الدستوري: هو قواعد أساسية تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها وتبين سلطاتها العامة ويسمى (النظام الأساسي)

نصت المادة (١) من النظام الأساسي للحكم على أن المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسوله ولغته هي اللغة العربية وعاصمتها الرياض.

موضوعات القانون الدستوري:

١. تحديد شكل وطبيعة الدولة	٢. تحديد نظام الحكم فيها	٣. ينظم السلطات العامة	٤. حقوق وحريات وواجبات الأفراد الأساسية
أ. بسيطة (مصر، سوريا) ب. اتحادية (الامارات / أمريكا).	ملكي / جمهوري / دكتاتوري نيابي أو غير نيابي ... وغيرها.	يبيّن الهيئات لكل سلطة واختصاصاتها وعلاقاتها مع بعضها.	حرية الرأي والمسكن ويكفل المساواة في الحقوق والواجبات والمزايا.

تنظيم السلطات العامة:

نصت المادة (٤٤) من النظام الأساسي للحكم السعودي على أن: " تتكون السلطات في الدولة من: السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، والسلطة التنظيمية، وتتعاون هذه السلطات في اداء وظيفتها وفقا لهذا النظام وغيره من الأنظمة وغيره من الأنظمة والملك هو مرجع هذه السلطات ".
ينص على الحقوق والواجبات للأفراد:

نصت المادة (٢٦) من النظام الأساسي للحكم على أن " تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية ".

ثانياً القانون الإداري: هي قواعد تحكم تكوين السلطة التنفيذية وتنظم نشاطها وهي تنظم الوظيفة الإدارية للسلطة التنفيذية.

موضوعات القانون الإداري:

١. تنظيم السلطة التنفيذية	٢. تنظيم العاملين المدنيين بالدولة	٣. نظام الأموال العامة	٤. القضاء في النزاعات بين الإدارة والأفراد	٥. الأعمال الإدارية
بيان هيئاتها واختصاصاتها وتحديد علاقاتها بالجهات الأخرى.	من حيث التعيين والترقيات وبيان حقوقهم وواجباتهم ونظام التأديب والعزل.	بيان الأموال المخصصة للمنفعة العامة ومميزاتها من حيث التملك والانتفاع.	يتولى كيفية حل المنازعات التي تثار بين الإدارة والأفراد.	بيان طبيعتها وكيفية التمييز بينها وبين أعمال السلطات الأخرى.

القانون الإداري أكثر فروع القانون تعقيداً لذا تنشأ المرافق الإدارية مكملّة للجانب التنفيذي.

ثالثاً القانون المالي: مجموعة القواعد التي تنظم الميزانية العامة للدولة وإيراداتها ونفقاتها وتنظم كيفية الحصول على الموارد سواء عن طريق

الرسوم والضرائب أو الاعفاء منها وتكون على الأفراد أو المؤسسات.

من مسميات القانون المالي (النظام المالي / النظام بالتشريع).

المصدر الرئيسي لقواعد هذا القانون هو التشريع: أي قوانين تسنها الدولة وتقرر فيها التحصيل أو الإعفاء من الرسوم.

موضوعات القانون المالي:

١. الإيرادات العامة	٢. النفقات العامة	٣. الميزانية العامة
إيرادات الدولة (كالرسوم والضرائب)	الرواتب، الانفاق على المرافق العامة، الاصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تستلزم البذل.	قواعد تحضير الميزانية وتنفيذها والرقابة عليها. كما نص عليه البند (٧) من النظام الاساسي للحكم في فقرتين (٧٢-٧٨) منه.

رابعاً القانون الجنائي: قواعد قانونية تنظم سلطة الدولة في توقيع العقاب على المجرمين، وتحديد الأفعال التي تعتبر جرائم وتبين العقوبات المقررة

لكل منها، وتعقب المتهم ومحاكمته.

موضوعات القانون الجنائي:

١. تحديد ما يعتبر جريمة. ٢. تبين العقوبة لكل جريمة. ٣. إجراءات تعقب المتهم ومحاكمته. ٤. توقيع العقاب.

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

البحث الثاني: القانون الخاص

القانون الخاص: هو قواعد قانونية تنظم العلاقات بين:

- أشخاص القانون الخاص (طبيين / معنويين) فيما بينهم. ٢- أشخاص القانون الخاص يوجد بينهم وبين الدولة أو الأشخاص المعنوية المتفرعة عنها بوصفها شخصا عاديا وليس بوصفها صاحبة السيادة.
- في هذه العلاقة تتجرد الدولة من سلطتها وسيادتها وتنزل لمرتبة الشخص العادي.

فروع القانون الخاص:

- (١) القانون المدني. (٢) القانون التجاري. (٣) قانون العمل. (٤) قانون المرافعات المدنية والتجارية. (٥) القانون الدولي الخاص.
- أولاً القانون المدني:** مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين:
١. الأفراد أنفسهم.
٢. بينهم وبين الدولة بوصفها شخصاً عادياً (إلا ما يتكفل بتنظيمه فرع آخر من القانون الخاص).
- القانون المدني هو أصل القانون الخاص وباقي القوانين تفرعت عنه **لذا يعتبر الشريعة العامة** في علاقات القانون الخاص.
- موضوعات القانون المدني الخاص من الناحية العملية:

١. روابط الأحوال الشخصية: روابط متعلقة بشخص الإنسان (تحدد) ٢. العلاقة المتعلقة بالمال: تسمى المعاملات أو روابط الأحوال المالية أو العينية. (وهي روابط وعلاقات مالية تتصل بالشخص وغيره وتبين الحقوق المالية للشخص وطرق أسباب اكتسابها وانتقالها وانقضاءها).
١. روابط الأحوال الشخصية: روابط متعلقة بشخص الإنسان (تحدد) ٢. خصائص الأهلية والحالة / تنظم العلاقة بأفراد أسرته منذ الولادة وحتى الوفاة ... كالولادة والزواج والطلاق وما يترتب عليهما من مهر ونفقة وعدة ونسب وحضانة وميراث ووقف وحجر.

ثانياً القانون التجاري: قواعد قانونية تنظم العلاقات الناشئة عن الأعمال التجارية وبين التجار، وهي تبين شروط اكتساب صفة تاجر سواء كان فرداً أم شركة.

أقسام القانون التجاري:

برية	بحرية	جوية
هو المقصود بالقانون التجاري	هو القانون البحري	هو القانون الجوي
حين إطلاقه دون تخصيص، ويسمى (القانون البري)	ينظم الملاحة البحرية في أعالي البحار، ويهتم بالسفن وكل ما يقع عليها كرهنها والتأمين عليها.	ينظم الملاحة الجوية، ويهتم بالطائرة وكل ما يتعلق بها من بيع أو تأمين وينظم مسؤوليات النقل الجوي.

القانون المدني والتجاري ينظمان علاقات الافراد من حيث الحقوق والواجبات.

ثالثاً قانون العمل: ينظم العلاقة بين رب العمل والعمال، وهو يبين الشروط اللازمة بين عقد العمل وانتهائه، وبه العديد من القواعد الآمرة ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها... (كساعات العمل، الإجازات الأسبوعية والسبوتية ... الخ)

شروط العمل وطبيعته الخاضع لقانون العمل:

١. تكون العلاقة بين أشخاص عاديين، فتخرج الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة عنها.
٢. أن يكون العمل لقاء أجر معين، فيخرج التبرع والتطوع عنها.
٣. أن يكون العامل تحت إشراف صاحب العمل.

قواعد قانون العمل -

١. ينظم علاقات العمل الفردية والجماعية الناجمة عن عقود العمل.
٢. يعالج ما يهم المجتمع من بطالة والإنتاج والضمان الاجتماعي ليعضمن للعامل دخلاً عند عجزه أو الشيخوخة.
٣. يتصل بمنظمات العمل الدولية.
٤. يتصل بالقوانين الأخرى كقانون التأمينات الاجتماعية.

رابعاً قانون المرافعات المدنية والتجارية:

يسمى أيضاً **قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية**: وهو مجموعة القواعد القانونية المنظمة للقضاء المدني في سكونه وحركته، مبينة ولايته واختصاصه ووسائل ممارسته.

١. ينظم الإجراءات المتبعة لحماية حقوق وأداء واجبات الأفراد التي ينظمها القانون المدني والتجاري.
٢. يشتمل على القواعد المنظمة للمحاكم واختصاصاتها وطرق الطعن في الأحكام وكيفية تنفيذ الأحكام.
٣. تخرج عن نطاق قانون المرافعات المدنية والتجارية المسائل الجنائية وبعض القوانين الأخرى.
٤. المصدر الوحيد لأصول المحاكمات المدنية هو **(الشريعة)** وليس لها مصدر آخر.
٥. لا يكون لأي أمر لم يقضي به نص تشريعي أي اعتبار أمام المحاكم مهما كانت درجة ثبوته، ولا يكون لها مال للقانون من اعتبار.

أهم موضوعات قانون المرافعات المدنية والتجارية:

تنظيم السلطة القضائية		التنظيم القضائي	التنظيم النظامي (القضاء العادي)
التنفيذ القضائي (الجبري)	التقاضي		
الإعمال الفعلي لقواعد القانون (الإجراءات المتبعة لتنفيذ الأحكام وغيرها من السندات التي تتمتع بالقوة التنفيذية).	وهي كافة الإجراءات المتبعة أمام المحاكم في رفع الدعوى وسيرها والتحقيق فيها وكيفية الفصل فيها وكذلك طرق الطعن في إطار التقاضي بمعناه العام.	من حيث المبادئ الأساسية والقضاة ومساعدي العدالة من كتبة ومحضرين ومحامين وخبراء.	أنواع المحاكم وتشكيلها وقواعد الاختصاص القضائي.

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

خامساً القانون الدولي الخاص:

- مجموعة القواعد القانونية التي تبين الاختصاص التشريعي والاختصاص القضائي في علاقة ذات عنصر أجنبي أو علاقة خاصة أجنبية.
- عبارة عن قواعد أساسية هي لا تحل ولا تحكم إنما ترشد للقانون
- أو المحكمة التي تتولى الفصل أو حل النزاع.
- عبارة عن قانون داخلي (للدولة حق إصداره وتعديله وإلغاءه باختيارها) لأنها تتعامل مع أفراد لا دول.

المسائل التي يبحثها القانون الدولي الخاص هي:

(١) قواعد تنازع القوانين	(٢) قواعد الاختصاص القضائي الدولي
تحديد القانون المختص بحكم العلاقة الأجنبية في حالة تنازع قوانين بلاد مختلفة.	تحديد المحكمة المختصة بفصل نزاع في علاقة بعنصر أجنبي في حالة تنازع محاكم عدة في نظرها.
كنزاع وقع بين زوج سعودي وزوجته المصرية (فيجب القانون الدولي الخاص عن تساؤل أي القوانين تحكم هذه المسألة هل هو القانون السعودي أم المصري).	كنزاع وقع بين زوج إيطالي وزوجته الألمانية (فيجب القانون الدولي الخاص عن تساؤل أي المحاكم تحكم هذه المسألة هل هي المحاكم الإيطالية أم الألمانية).

للاستزادة من الأمثلة راجع المذكرة ص ٤٩.

الموضوعات الأخرى التي تضاف للقانون الدولي الخاص في بعض البلاد:

(١) الجنسية	(٢) مركز الأجانب	(٣) موطن الأجانب
انتماء الأفراد لدولة يتمتعون فيها بصفة المواطن، وهي نوعان:	ما يتمتع به من حقوق وما عليه من واجبات لأنه لا يتمتع بنفس حقوق المواطن ولا يتحمل نفس الواجبات.	يقتضي معرفة مدة الإقامة، وصفتها (دائمة أو مؤقتة)
أ. أصلية: بمجرد الميلاد في الدولة.		
ب. مكتسبة: تتحقق بتوافر ضوابط وشروط معينة كالزواج والإقامة لمدة يحددها القانون.		

الفصل الثاني: تقسيم القواعد النظامية من حيث قوتها إلى أمرة (باته) وأخرى مكملة

تقسيم القانون من حيث قوة الالتزام حيث يقسم إلى:

(١) قواعد أمرة:

- قواعد توجه للأفراد بشكل أوامر (لأنها تمثل قيود على حرية الأفراد).
- تجبر الأفراد على سلوك معين أو تمنعه وتحظره.
- معلوم أن القانون يحرم القتل فلو اتفق أشخاص على أنه جائز فهذا الفعل منعدم الأثر ولا يعفي مرتكبها من العقوبة.
- نص المادة ٩٨ من نظام العمل السعودي "لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٨ ساعات في اليوم الواحد".

(٢) قواعد مكملة / مفسرة / متممة:

- تبيح للأفراد إما الأخذ بها أو استبعادها (فهو على الخيار) لأنها لا تمثل قيوداً على الحرية.
- لا تمس مصالح المجتمع الأساسية.
- مثاله، ما نصت عليه المادة (١٧) من نظام العمل السعودي "تحسب جميع المدد والمواعيد المنصوص عليها بالتقويم الهجري ما لم يتفق على خلافه".

الباب الثالث: مصادر النظام (القانون)

الفصل الأول: المصادر الرسمية للقواعد النظامية

- (١) المبادئ العامة الشريعة الإسلامية.
- (٢) التشريع (ما يصدره ولي الأمر على ألا يعارض الكتاب والسنة).
- (٣) العرف.
- (٤) مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة.

البحث الأول: المبادئ العامة للشريعة الإسلامية

- هي أصولها الكلية ومبادئها العامة التي لا تختلف فيها المذاهب وهي أدلة الأحكام التي وردت في الكتاب والسنة (قولية - فعلية - تقريرية).
- مبادئ الشريعة الإسلامية لا تطبق باعتبارها قواعد دينية بل باعتبارها قواعد نظامية.
- القاضي إذا رجع لأحكام الشريعة فإنه يستمد منها الحكم اللازم لحسم النزاع، ما عدا في قانون الأحوال الشخصية فإنها تعد مصدراً وحيداً لهذا القانون.
- في المملكة العربية السعودية نصت المادة (١) من نظام الحكم على أن دستوراً لها الكتاب والسنة.
- نصت المادة (٧) على أن الحكم يستمد سلطته من الكتاب والسنة.
- لذا فإن المصدر الرئيسي للأحكام هما الكتاب والسنة، كما نصت عليه المادتين.
- كما نصت المادة (٤٤) على أن السلطان في المملكة تتكون من:
١. سلطة قضائية.
 ٢. سلطة تنفيذية.
 ٣. سلطة تنظيمية (التشريعية) و (الملك مرجع هذه السلطات).

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

البحث الثاني: التشريع

هو القواعد القانونية أو النص الذي تسنه السلطة المختصة ويكون مكتوباً ويعطي قوة الإلزام. ^①
يطلق اصطلاح التشريع على القواعد القانونية أو النص الذي تضعه السلطة.

كلمة تشريع تستعمل أحياناً

القاعدة المستمدة من المصدر (يؤدي ما يؤديه القانون الخاص)

بمعنى مصدر

مثل تشريع العمل.

خصائص التشريع:

١. قاعدة قانونية بخصائصها المعروفة (عامة ومجردة).
٢. مصدره اللفظ والمعنى ويصدر في وثيقة مكتوبة واضحة الدلالة.
٣. يصدر عن سلطة سيادية مختصة (ترجع غالباً للشعب مصدر السلطات في الدول المتمدنة)

أهمية التشريع ومزاياه وعيوبه

أولاً: أهمية التشريع:

١. التشريع أهم مصدر للقانون الحديث.
٢. تزداد أهمية التشريع بقدر ما تناقصت فيه أهمية المصادر الأخرى. ^①
٢. تنظيم شؤون الأفراد.
٣. التشريع هو طريق الدولة لتدخل في تنظيم العلاقات بين الأفراد.

ثانياً: مزايا التشريع:

١. وضوح وتحديد الصياغة: لأن كتابة النص يكون بعد تأمل كل كلمة.
٢. سهولة سنه وتعديله والغاؤه: يمكن أن يوضع لوقت قصير ثم يعدل أو يلغى من قبل السلطة العامة وذلك استجابة لحاجات الناس.
٣. يرد في نصوص مكتوبة: في صياغة محكمة وتظهر فيها الإرادة الواعية.
٤. يحقق وحدة النظام القانوني في الدولة: يسري على الجميع دون تمييز في جميع أرجاء البلاد تحقيقاً للوحدة السياسية للدولة.

ثالثاً: عيوب التشريع:

١. يأتي بحلول ارتجالية تحكمية: لأنه يوضع بإرادة السلطة التشريعية وقد تتجاهل واقع المجتمع أو تكون القاعدة القانونية دخيلة عليه.
٢. عدم الاستجابة لتطور المجتمع: لأن التشريع قاعدة جامدة فقد تكون معبرة عن حاجات الناس في وقت ثم تتغير الحاجات فيكون التشريع عائقاً... وهذا النقد مردود لأن السلطة يمكن أن تتدخل فتلغى أو تعدل التشريعات.
٣. التشريع بطبيعته دائماً يكون ناقصاً: لذا فإن العرف يسد هذا النقص.

أنواع التشريع: أنواع التشريعات متعددة ومتفاوتة الأهمية حسب السلطة والمسائل التي تتولاها، وهي حسب الأهمية كالتالي:

١. التشريع الأساسي (الدستوري).
٢. التشريع العادي (الرئيسي).
٣. التشريع الفرعي.

أولاً: التشريع الأساسي (الدستوري): هو الأقوى والأول وهو مجموعة من القواعد الأساسية وهي:

١. تحدد شكل الدولة ونظام الحكم فيها.
٢. تحديد السلطات فيها.
٣. تقرر الحقوق والواجبات والحريات العامة.
٤. يتمتع بحصانة خاصة وكل تشريع يخالفه يعد باطلاً.

طرق سن التشريع الأساسي (الدستوري): تتوقف على الأحوال السياسية القائمة.

١. منحة من الحاكم للشعب.
٢. يكون على شكل ميثاق أو عقد بين الشعب والحاكم.
٣. يكون عن طريق جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب.
٤. الاستفتاء الشعبي.
٥. يستمد قوته ومكانته من خطورة وأهمية المسائل التي ينظمها.
٦. يجوز له أن يخالف أحكام أي من التشريعات العادية والفرعية باعتباره أعلى منهما قوة ومكانة.

ثانياً: التشريع العادي (الرئيسي): قواعد قانونية تسنها السلطة التشريعية (التنظيمية) في نطاق اختصاصاتها الممنوحة لها من الدستور.

١. يعد التشريع العادي في المرتبة الثانية بعد الدستور (التشريع ٢. في حال مخالفة التشريع العادي للدستور يعد باطلاً وغير الأساسي).
٣. لا بد أن يكون متوافقاً مع الدستور.
- ① يحدد الدستور السلطة التشريعية التي تسن التشريع العادي (مجلس الأمة / البرلمان / مجلس الشعب ... الخ).

طرق سن التشريع العادي:

- ① في المملكة العربية السعودية يستخدم مصطلح السلطة التنظيمية بدلاً من التشريعية وتختص بوضع الأنظمة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، ثم وفقاً لنظام مجلس الوزراء والشورى والنظام الأساسي للحكم.
- ① التشريعات ينبغي أن تكون موافقة للدستور فإن خالفته تلغى، وإن تعارض التشريع الفرعي مع العادي أو الأساسي يلغى.
- ① تنص المادة (٦٧) من نظام الحكم الأساسي على تحديد اختصاص السلطة التنظيمية حيث تقوم بوضع الأنظمة واللوائح بما يحقق المصلحة أو رفع المفسدة وفقاً لقواعد الشريعة.
- ① السلطة التنظيمية في المملكة تتمثل في مجلس الوزراء ويرأسه الملك.
- ① يملك الملك عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية ومرجع لسلطة القضائية بما لا يخالف الشريعة.

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

مراحل التشريع في المملكة العربية السعودية:

(١) الاقتراح:

١. إعداد مشروع نظام يعرض على مجلس الشورى لدراسته ورفعته للملك.
٢. اقتراح نظام من مجلس الوزراء أو أحد أعضائه يبحث بعد موافقة رئيس المجلس.
٣. نصت المادة (٢٢) من نظام مجلس الوزراء على أن لكل وزير الحق في اقتراح مشروع نظام أو لائحة تتعلق بأعمال وزارته، كما يحق لكل عضو في المجلس أن يقترح ما يرى فيه مصلحة بعد موافقة رئيس المجلس.
٤. نصت المادة (٢٣) من نظام الحكم على أن لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد أو اقتراح تعديل نظام نافذ وعلى رئيس المجلس رفع ما يقرره المجلس للملك.

(٢) المناقشة: في حال قبول مجلس الوزراء مشروع قانون لمناقشته فإنه يمر بمراحل:

١. يوجه المشروع إلى اللجنة العامة في مجلس الوزراء لدراسته.
 ٢. بعد دراسة المشروع توجه اللجنة العامة المشروع إلى هيئة الخبراء.
 ٣. هيئة الخبراء تدرس المشروع وتعد صياغته ثم تعيده للجنة العامة في مجلس الوزراء.
 ٤. يتم دراسة المشروع في اللجنة العامة بحضور الوزير المختص.
 ٥. من الممكن أن تعيد اللجنة العامة المشروع بعد دراسته بحضور الوزير إلى هيئة الخبراء أو للجنة أخرى مختصة لدراسته بصورة أدق.
- جميع دراسات ومناقشات مجلس الوزراء غير معلنة.

(٣) التصويت:

- أ- يتم التصويت على المشروع مادة مادة.
- ب- ثم يتم التصويت على المشروع جملة واحدة.

الفرق بين الجلسة العادية (الاعتيادية) والجلسة الاستثنائية

الجلسة العادية (الاعتيادية)	الجلسة الاستثنائية
يصدر القرار فيها بالأغلبية	يصدر القرار بأغلبية ثلثي الحضور

١. حدد النظام النصاب القانوني لانعقاد المجلس بحضور ثلثي أعضائه.
٢. عند تساوي الأصوات يعتبر رأي رئيس الجلسة مرجحاً.
٣. مرحلة التصديق: موافقة الملك على المشروع حسب المادة ١٨ من نظام مجلس الشورى.
٤. نصت المادة (١٨) من نظام مجلس الشورى على أن " تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقات الدولية والامتيازات وتعديل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها في مجلس الشورى.
٥. مرحلة الإصدار: يصدر الملك أمراً لأعضاء السلطة التنفيذية لإنفاذه بمرسوم ملكي.
٦. مرحلة النشر: إعلام المجتمع بالتشريع الجديد ويكون ملزماً بعد نشره في جريدة أم القرى (الجريدة الرسمية في المملكة) والذي ظهر عددها الأول يوم الجمعة الموافق ١٤٣٤/٥/١٥هـ.
٧. نص على وجوب النشر في الجريدة الرسمية كل من:
 ١. قرر النظام الأساسي للحكم أن: تنشر الأنظمة في الجريدة الرسمية.
 ٢. قرر نظام مجلس الوزراء أنه: يجب نشر جميع المراسيم في الجريدة الرسمية.

ثالثاً- التشريع الفرعي (اللائحة)

لوائح تصدر على شكل قرارات من قبل السلطة التنفيذية ويسمى هذا التشريع أيضاً باللائحة.

أهداف التشريع الفرعي:

١. تنفيذ القوانين الصادرة من السلطة التشريعية.
٢. تنظيم المرافق العامة.
٣. الحفاظ على الأمن والصحة العامة.
٤. التشريع الفرعي (اللائحة) هو أدنى أنواع التشريع ويجب ألا يتعارض مع التشريع الأساسي أو العادي.
٥. السلطة التنفيذية تسن قوانين أدق وأكثر تفصيلاً من السلطة التشريعية التي تهتم بالمبادئ العامة دون تفصيلات.

أقسام التشريعات الفرعية (اللوائح):

(١) اللوائح التنفيذية	(٢) اللوائح التنظيمية	(٣) لوائح الضبط (البوليسية)
تصدرها السلطة التنفيذية لتنفيذ التشريعات العادية لاتصالها المباشر بالجمهور	قواعد تسنها السلطة التنفيذية لتسيير العمل الحكومي (الوزارات، المصالح، الهيئات)	تهدف لصيانة الأمن العام والصحة العامة
لا يجوز للسلطة التنفيذية أن تعدل أو تعطل أو تلغي أحد القوانين العامة (العادية).	وهي مستقلة عن القانون العادي ولا تتعارض معه لكونه أعلى درجة منها.	لوائح تنظيم المرور والمحلات الخطرة أو الضارة ولوائح مراقبة الغذاء والباعة المتجولين ومنع انتشار الأوبئة...

البحث الثالث: العرف

العرف: هو قواعد غير مكتوبة اتبعها الأفراد جيلاً بعد جيل (مدة طويلة) حتى اعتقدوا أنها قواعد ملزمة.

العرف عند فقهاء الشريعة: ما استقر في النفوس من جهة المعقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول.

١. العرف مصدر رسمي للقانون وهو مصدر تلقائي وليس من وضع سلطة رسمية.
٢. القاعدة العرفية تطور نفسها باستمرار حسب حاجات الناس لذا هي عنوان للمرونة.
٣. العرف عبارة عن عادة متكررة لمدة طويلة حتى أعتقد الناس أنها ملزمة وهنا ترتقي العادة لتصبح عرفاً ملزماً.

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

أركان العرف:

(1) مادي	(2) المعنوي
تواتر أفعال قادرة على تكوين روابط اجتماعية مصحوبة بجزاء. (تظهير الشيك نقلاً للملكية)	الاعتقاد بلزوم وإلزامية العادة وهو شرط لتكوين العرف. الركن المعنوي هو الذي يميز العرف من العادة لأن العادة تتكون من الركن المادي فقط.

شروط العرف:

1. العمومية	بأن يكون الركن المادي عام على الناس في أنحاء البلاد.
2. قدم العادة	تكرارها ومضي الزمن عليها حتى يُعتقد أنها ملزمة.
3. ثبات واضطراد العادة	غير متقطعة ويتبعها الأفراد بانتظام.
4. لا تخالف النظام العام والآداب العامة	لا تكون معارضة للمبادئ الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، مثلاً (الأخذ بالثأر لا ينشئ عرفاً يبيح للأفراد القصاص بأنفسهم) لتعارضها مع النظام الاجتماعي العام.
5. لا تكون مخالفة للقانون	أي لا تكون مخالفة لقاعدة أعلى من العرف.
6. أن يكون إتباع العادة عن إرادة واختيار	تتبع عن رغبة واختيار لا عن رهبة وإكراه.

مزايا العرف:

- يسد النقص في التشريع ومكملاً للقانون.
- يستجيب لرغبة المجتمع في تنظيم علاقاته وإشباع حاجاته.
- العرف أصدق من القواعد القانونية في التعبير عن ضمير المجتمع.
- يساير التطور في حياة الناس بمرونة.
- يتكون بشكل تلقائي يرتضيه الناس ويخضعوا له بسهولة.

عيوب العرف:

- وسيلة بطيئة لخلق قاعدة قانونية.
- صعوبة التعرف على أحكامه لعدم وجود نص مكتوب منضبط.
- لا يؤدي لوحدة التشريع في البلاد لاختلاف الأعراف بين الأقاليم.
- يمثل نزعة المحافظة على القديم والحرص على المألوف ويتطور بمرور زمن طويل.

دور العرف بالنسبة للتشريع:

عرف مكمل للتشريع	عرف معاون (مساعد) للتشريع
يكمل النقص الموجود في التشريع يلجأ له في حالة عدم وجود نصوص تشريعية.	ينص التشريع على الإحالة إلى العرف. ويحيل إليه المشرع لسببين
أ. لتفسير إرادة المتعاقدين.	ب. تكملة قاعدة تشريعية من قبل القاضي حسب تقديره.
	لا يمكن للتشريع أن يحيط بكل الجوانب والتفاصيل لذا يتم الاحتكام للعرف (مثال: إلزام البائع بتسليم ملحقات الشيء المباع، أو تحديد جودة الشيء المباع).

أساس القوة الملزمة للعرف:

كل تشريع يستمد قوته من السلطة التشريعية له فمن أين يستمد العرف سلطته؟

أختلف الفقهاء فيها على أربعة أقوال:

(1) الإرادة الضمنية للمنظم (المشرع):	(2) أحكام المحاكم (السوابق القضائية):	(3) الضرورة الاجتماعية للعرف:	(4) رضى الجماعة (الشعب):
لأنه رضى به ولم يعترض عليه.	القاضي يضيف عليها صفة الإلزام. من أبرز قوانين الدول في تطبيق السوابق القضائية هو القانون الانجليزي.	أي أن المجتمع هو من جعلها ضرورة ملزمة في غياب التشريع.	وهو القول الراجح في المسألة وهو ضمير الجماعة والرضى الشعبي لأنه نشأ وتطور دون تدخل خارجي.

البحث الرابع: مبادئ القانون الطبيعي وفواعل العادلة

مبادئ القانون الطبيعي:

- هو مجموعة المبادئ التي يسلم العقل السليم بضرورتها في تنظيم المجتمع.
- تعتبر مصدراً رسمياً احتياطياً للقانون.
- هي قواعد مثلى في المجتمع كالقيم الإنسانية المتعلقة بالخير والشر.

مبادئ القواعد العادلة:

- قواعد تعلق على قرارات الحكام وتشريعاتهم وتصبح متصلة بمنزلة الإنسان وحقوقه.
- هي قواعد بمثابة اجتهاد والهام وهي الملاذ الأخير للقاضي لحل النزاع المعروض عليه بما يتفق وروح العدالة في عدم وجود قاعدة نظامية في المصادر الأخرى.
- تعتبر من المصادر الرسمية الاحتياطية للقانون.
- العدالة بصفة عامة هي: المساواة أمام النظام.

من أمثلة قواعد العدالة:

- الضرورات تبيح المحظورات.
- دفع أكبر الضررين بأخفهما (الضرر يدفع بقدر الإمكان).
- مثال: تعاقد طرفان بطريق الإذعان وقد تضمن شروط تعسفية جاز للمحكمة أن تعدل أو تلغي هذه الشروط بمقتضى العدالة.

الصيود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

الفصل الثاني: المصادر التفسيرية للقواعد النظامية

المصادر غير الرسمية (التفسيرية) للقواعد النظامية:

- (١) **الفقه:** هو عبارة عن مجموع المساهمات والآراء لفقهاء القانون وشرائه عند شروحه للقانون وتفسيره ونقده في مؤلفاتهم ومحاضراتهم.
- ① الفقه يعتبر مصدراً غير مباشر ولكنه أساسي.
- ② يعتبر الفقه مصدراً تفسيرياً للقواعد النظامية.
- ③ مرجع يساعد على توضيح الغموض في القاعدة النظامية.
- ④ بفضل الفقهاء يتقدم ويتطور علم القانون عبر الأجيال.
- ⑤ الفقه أكثر أنواع التفسير تحرراً وعطاءً وينشأ على مهل وهو لا يعرض المسائل الجزئية بل يقدم أفكاراً عامة.

(٢) القضاء (الاجتهاد القضائي):

الاجتهاد بصفة عامة أعمال الرأي وبذل الجهد العقلي للتعرف على الحكم فإذا مارسه القضاء فهو اجتهاد قضائي.

السابقة القضائية	مبادئ مستمدة من اطراد احكام القضاء.
الاجتهاد القضائي	مجموعة المبادئ والحلول القانونية التي تستخلص من أحكام القضاء والمحاكم في مسألة معينة (مصدر تفسيري غير ملزم من الوجهة القانونية للأخذ به ولكن من الجهة العملية يؤخذ به).
مصطلح القضاء:	١. مجموعة المبادئ القانونية التي تستخلص من أحكام المحاكم عند تطبيقها للقانون. ٢. مجموعة الأحكام التي تصدرها جهة قضائية معينة (القضاء المدني - القضاء الجنائي - القضاء الإداري - قضاء الأحوال الشخصية).

الباب الرابع: نطاق تطبيق النظام

الفصل الأول: نطاق النظام من حيث الأشخاص

- ① بمجرد تمام القاعدة القانونية ونشرها في الجريدة الرسمية فإنها تصبح ملزمة لجميع المخاطبين بمضمونها.
- ② ليس لأحد المكلفين أن يستند إلى جهله بالقاعدة القانونية لكي يتحلل من تطبيق أحكامها.
- ③ نطاق تطبيق القانون بالنسبة للأشخاص المتعلق بهم حكمه سيكون وفقاً لمبدأ "عدم جواز الاعتذار بالجهل في القانون".

مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون:

ماهية المبدأ	نطاق المبدأ
① يقصد به افتراض علم الكافة بالقانون وأنه واجب التطبيق حتى ولو لم يكن يعلم به وأثبت ذلك بطرق أكيدة.	① يرى غالبية فقهاء القانون أن مبدأ عدم جواز الاعتذار بالجهل بالقانون "يتسم بالعمومية" أي أنه ينطبق على جميع القوانين سواء تشريعات عادية أو فرعية أو أي كان مصدرها كالعرف أو قواعد الدين.
② سيؤدي القبول بادعاء الجهل بالقانون لزعزعة المعاملات وسير العدالة ويقلل من احترام القانون ويفقده صفة الإلزام.	② عدم جواز الاعتذار بالجهل في القواعد الشرعية أو قواعد العرف حتى لو لم تنشر لأنها معلومة بالضرورة.

الاستثناءات على مبدأ عدم العذر بالجهل بالقانون: وهو ما يتمسك به الأفراد للمطالبة بعد تطبيق القانون عليهم استناداً لجهلهم به.

وجود نص يجعل الجهل بالقانون عذراً	في حال القوة القاهرة
① كالقانون فرنسا عام ١٩٨٠ والذي نص بعذر من أحدث مخالفة في وقت قريب من وقت إعلان القانون.	① هي الحادث الذي يستحيل دفعه ولا يمكن توقعه.
② وكقانون تقنين العقوبات اللبناني في النص الوارد في المادة ٢٢٣ فقرة ٢.	② كاستحالة الالتزام بالقانون بسبب فيضانات عزلت الإقليم أو احتلال العدو له أو نشوب اضطرابات فيه لذا يستحيل وصول الجريدة الرسمية التي تنشر التشريعات إلى هذا الجزء المعزول.
③ وكقانون العقوبات العراقي في المادة (٣٧) لعام ١٩٦٩م.	

الفصل الثاني: نطاق تطبيق النظام من حيث المكان:

نطاق تطبيق النظام من حيث المكان:

مبدأ إقليمية القانون	مبدأ شخصية القوانين
① مبدأ سريان قانون الدولة على جميع أجزائها ويطبق على جميع القاطنين فيها من مواطنين وأجانب ولا يتعدى حدود الدولة لدولة أخرى احتراماً لسيادتها	① مبدأ يسري على مواطني الدولة فقط سواء كانوا داخلها أم خارجها (دون اعتبار لمكان إقامتهم)
② لا يطبق قانون الدولة إلا على أراضيها فلا يطبق على أراضي دولة أخرى ولو كان على رعايا الدولة نفسها في الدولة الأخرى.	② لا يطبق هذا المبدأ على المقيم أو الأجنبي.
③ التشريع يعتبر مظهراً لسيادة الدولة على إقليمها (البري، والبحري، والجوي).	③ (مثال على الاستثناء من مبدأ الإقليمية) تنص بعض التشريعات ومنها القانون اللبناني على أن القانون الواجب التطبيق في الميراث هو قانون المورث.
	④ يستند هذا المبدأ على سيادة الدولة على رعاياها فالدولة هي من تمثل الأشخاص لا الإقليم.

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

الوضع في النظام السعودي:

- النظام السعودي يطبق داخل الإقليم السعودي على المواطنين أو الأجانب ولا يتجاوز حدود الإقليم فتطبق القاعدة بصفة خاصة على كافة القوانين المتعلقة بنظام الدولة وأمنها والقوانين الجنائية والمالية العقارية.
- ترد بعض الاستثناءات على الشق الإيجابي لمبدأ الإقليمية وهي:
- تعتبر السفارات والقنصليات جزء من الدولة التي تمثلها لذا تطبق قوانين البلد الذي تمثله ولا يسري عليها قوانين البلد المستضيف.
 - بعض قواعد القانون العام تخاطب المواطنين فقط دون الأجانب.
 - هناك امتيازات تقدم لبعض الأجانب على اعتبارات تتعلق بالمصلحة العامة أو قواعد المجاملات الدولية (كإعفاء من الضرائب).

الفصل الثالث: نطاق تطبيق النظام من حيث الزمان

القانون الجديد يتم تطبيقه فور نفاذه ويمتنع سريانه على ما وقع في الماضي.

مبادئ تطبيق النظام من حيث الزمان:

(١) **مبدأ الأثر الفوري للقوانين:** يطبق فوراً منذ تاريخ سريانه أي وقت نفاذه ولا يطبق على الماضي -أي على الفترة الزمنية ما قبل صدوره.

(٢) **مبدأ عدم رجعية القانون:**

أولاً-مضمون المبدأ: القانون بعد صدوره ونفاذه يلغي ما قبله ولا يسري أو يطبق على الماضي.

تحرص الدول على نص هذا المبدأ في دساتيرها.

قاعدة عدم رجعية القانون تقررت لحماية للأفراد من تعسف السلطة.

ثانياً-الاستثناءات:

القوانين والأنظمة الجنائية الاصلح للمتعم

إذا صدر قانون جنائي جديد وكان في صالح المتهم فإنه يسري بأثر رجعي مالم يكن قد صدر الحكم على المتهم.

النص الصريح على سريان التشريع على الماضي	يجوز للمشرع أن ينص في تشريع مدني خاص وجديد على سريانه على الماضي بأثر رجعي.
إذا كان القانون الجديد قانوناً تفسيريًا	١. مبدأ عدم رجعية القانون يقيد القاضي فقط ولا يقيد المشرع.
	٢. الخروج على مبدأ عدم رجعية القانون بعد رخصة استثنائية لا تستخدم إلا في حالة الضرورة القصوى التي تقتضيها مصلحة الجماعة (لذا يضحى بمصلحة الفرد لتحقيق مصلحة الجماعة).
	وهو التشريع الذي يصدر لإزالة غموض شاب قانون نافذ أدى إلى اختلاف في تفسيره وتطبيقه (وهو يصدر لإزالة غموض قانون نافذ أدى إلى اختلاف في تفسيره.
	٣. القانون اللاحق الذي يصدره المشرع يسمى التفسير التشريعي والتشريع التفسيري والقانون اللاحق والقانون المفسر.
	٤. يعد القانون المفسر مكملًا للقانون السابق ويسري من تاريخ صدور القانون الأساسي.
	٥. القانون المفسر كاشف لا منشأ.
القوانين المتعلقة بالنظام العام والآداب	إذا صدر قانون جديد يتعلق بالنظام العام والآداب فإنه يسري على الماضي.
	٦. جميع التصرفات التي قام بها من كان في سن الرشد حسب القانون القديم تبقى صحيحة وذلك حماية له وللغير واستقراراً للمراكز القانونية.
	٧. مصلحة الجماعة أهم من حماية حق مكتسب لأحد الأشخاص.

لوحده قانون سابق سن الرشد بـ ١٨ عاماً، ثم صدر قانون يجعل سن الرشد ٢١ عاماً فإن القانون الجديد يسري على كل شخص لم يبلغ ٢١ عام ولا يجوز له الاحتجاج بالقانون السابق

القسم الثاني: نظرية الحق

الباب الأول: ماهية الحق وأنواعه

الفصل الأول: تعريف الحق وأنواعه

أولاً: علاقة الحق بالقانون:

في الماضي	في الحاضر
كان الحاكم صاحب السيادة المطلقة وتعليماته قواعد ملزمة على الأفراد.	القانون عبارة عن مجموعة من القواعد المكتوبة والتي تسري على الجميع.
	الحق هو مصلحة ومنفعة الناس يراعها وينشئها القانون.
	القانون هو مجموعة القواعد العامة التي تحمي أو تنشئ مصالح ومنافع الناس.
	الحق هو أساس القانون وليس القانون أساساً للحق.
	القانون وظيفته حماية هذا الحق.
	الجماعة مسخرة لخدمة الفرد لأنه محور القانون وغايته.

ثانياً: تعريف الحق:

لغة	(١) تعريف الحق في اللغة والاصطلاح
حق الله الأمر حقاً: أثبتته وأوجبه.	أ- ما منحه الشرع للناس كافة على السواء وألزم كلاً منهم باحترامه وعدم الاعتداء على ما هو لغيره.
	ب- الشيء الثابت لله أو للإنسان على الغير بالشرع.

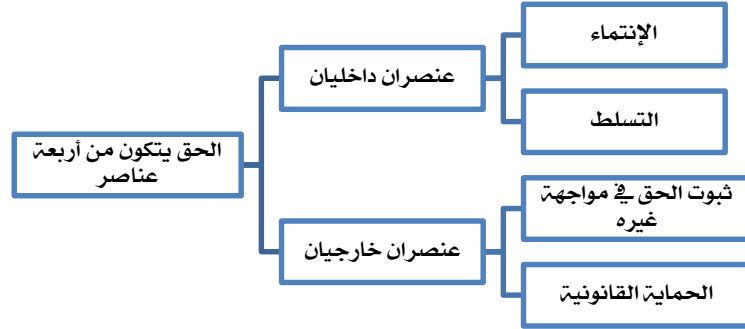
الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

(٢) تعريف الحق في القانون الوضعي

تمثل النظرية التقليدية القديمة، وهي ثلاثة اتجاهات فقهية

الاتجاه المختلط	الاتجاه الموضوعي	الاتجاه الشخصي (الأقدم)
إرادة ومصلحة.	مصلحة يحميها القانون	سلطة وقدرة إرادية يعترف بها القانون للشخص في نطاق العموم
	يحلل الحق إلى: أ- عنصر موضوعي: جوهر الحق أو المصلحة المطلوبة. ب- عنصر شكلي: وسيلة الحماية (الدعوى).	ينتقد عليه بأن الحقوق تثبت حتى لعديمي الإرادة (كالمجنون).

١- تعريف الحق في القانون الوضعي (حسب النظرية الحديثة):



✓ بعد جمع العناصر ينتج لنا تعريف (الحق) الحديث: **استئثار شخص بقيمة معينة طبقاً للقانون وهذه القيمة إما أن تكون مالية وأما أدبية أو معنوية ولا يكون ذلك الاستئثار حقاً إلا إذا تمتع بالحماية القانونية.**

الفصل الثاني: أنواع الحقوق



الهبة الأولى: أقسام الحق باعتبار صاحبه

(١) حق الله تعالى (الحق العام): هو التقرب إلى الله وإقامة شعائره	(٢) حق العبد (الحق الخاص): هو تحقيق مصلحة خاصة بالفرد
عبادات خاصة (كالإيمان بالله)	حق ملك (كحق السيد في مال المكاتب)
عبادات فيها مؤونة - بذل المال (كصدقة الفطر) فهي ليست عبادة محضة وفيها معنى الضريبة.	حق التملك (كحق الأب في مال ولده)
مؤونة وفيها معنى العبادة (كزكاة العشر ونصفه في الزرع والثمار)	حق الانتفاع (كوضع الجار خشبة على جدار جاره مع انتفاء الضرر).
مؤونة وفيها معنى العقوبة (كالخراج)	
عقوبات محضة (كالحدود)	
عقوبات قاصرة (كحرمان القاتل من الإرث)	
عقوبات فيها معنى العبادة (كال كفارات)	
حق قائم بذاته وثابت لا يتعلق بذمة أحد (كخمس الغنائم)	

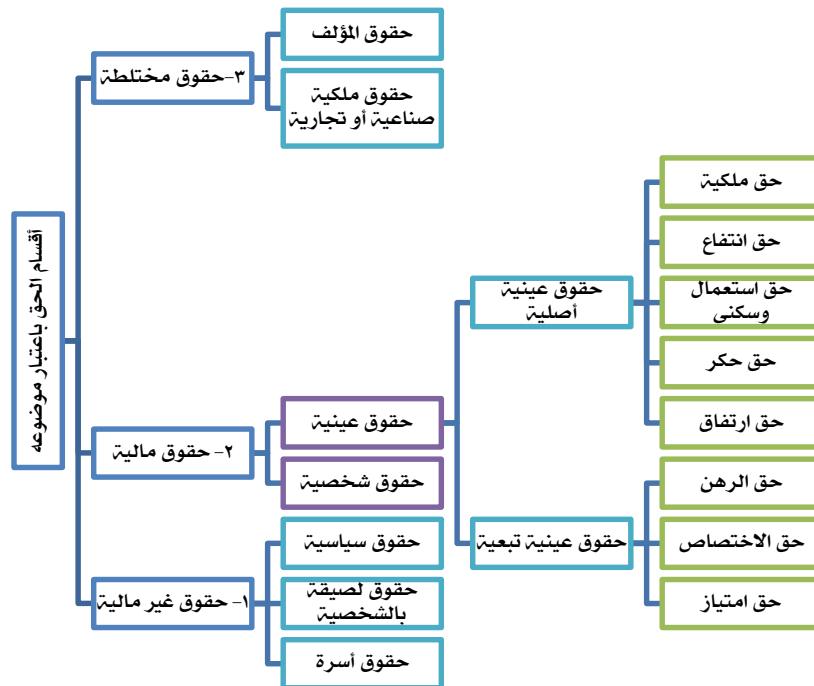
معياري التفرقة بين حق الله وحق العبد

حق الله	حق العبد
لا يجوز إسقاطه بعضو أو إصلاح.	يجوز إسقاطه بعضو أو إصلاح.
جميع المسلمين مطالبون بحقوق الله.	ليس جميع المسلمين مطالبون بحقوق الفرد.
لا يجري فيها التوارث (كعقاب ورثة الجاني).	يجري فيها التوارث.
يجري فيها التداخل (لو قذف شخص جماعة لا يقوم عليه إلا حد واحد).	يتكرر العقاب إذا تكررت الجناية.

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

(٣) حق مشترك بين حق الله وحق الإنسان (وحق الله هو الغالب)	(٤) حق مشترك بين حق الله وحق الإنسان (وحق العبد هو الغالب)
كحد القذف ٨٠ جلدة) وفيه حقان: أ. حق الله تعالى (صيانة أعراض الناس) ب. حق المذنب (اثبات شرفه)	(كحد القصاص)، وفيه حقان: أ. حق الله (تطهير المجتمع من الجرائم) ب. حق الشخص (شفاء غيظ نفسه)
يلحق بـ (حق الله تعالى) فلا يجوز العفو فيه.	يلحق بـ (حق العبد) في جميع أحكامه.

البحث الثاني: أقسام الحق باعتبار موضوعه



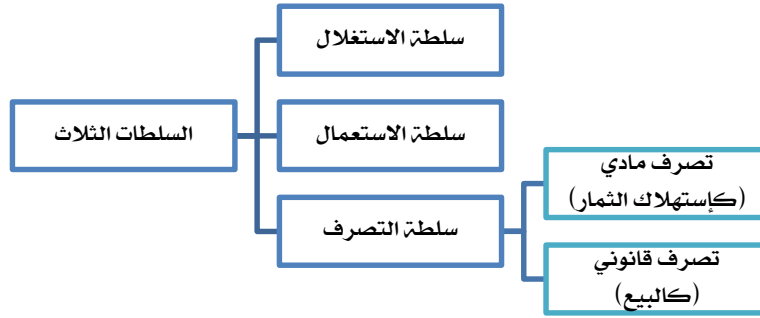
القسم الأول: الحقوق غير المالية		
(١) الحقوق السياسية	(٢) الحقوق للصيقة بالشخصية	(٣) حقوق الأسرة
حقوق الشخص في إدارة الشؤون السياسية (كحق الانتخاب)	تمتع المواطن والمقيم بالحقوق <u>لأدميتهم فقط</u>	حق الفرد باعتباره في أسرة.
خصائص الحقوق السياسية	خصائص وجوانب حقوق الإنسان	خصائص حقوق الأسرة
- أنها قاصرة على المواطنين - فيها مشاركة اجتماعية - طابعها غير مالي	- الحماية المادية للإنسان في حياته وبعد مماته (كالحياء، وسلامته من الاعتداء) - الحماية المعنوية للإنسان بحفظ آدميته ولا يكفي حمايته - الحماية المادية بل تجب حماية كيانه الأدبي والمعنوي (كالخصوصية، وعدم تشويه السمعة).	- لا تقوم بالمال - غير قابلة للانتقال أو التنازل - يترتب على الاعتداء عليها آثار مالية (كالتعويض) - لا يجوز الحجر عليها أو اكتسابها أو سقوطها بالتقادم.

القسم الثاني: الحقوق المالية

حقوق قابلة للتقويم بالمال وتعد من الذمة المالية للشخص لذا يجوز الحجر عليها والتصرف فيها ووراثتها.		
أولاً: الحقوق العينية	ثانياً: الحقوق الشخصية	ثالثاً: الحقوق المختلطة
أولاً: الحقوق العينية		
(١) <u>حقوق عينية أصيلة</u> : حقوق مستقلة لا تستند على حق آخر.	(٢) <u>حقوق عينية تبعية</u> : حقوق تتبع حقاً من حقوق الشخصية (رابطته المديونية)	
أ. <u>حق الملكية</u> : سلطة مباشرة يثبتها القانون لشخص معين على شيء مادي تخوله استعماله واستغلاله والتصرف فيه على الدوام.	أ. <u>حق الرهن</u> : عقد بين دائن ومدين وهو نوعين أ. رسمي / ب. حيازي	
ب. <u>حق الانتفاع</u> : حق استعمال واستغلال شيء مملوك للغير دون التصرف فيه والمحافظة عليه ورده للمالك عند انتهاء الانتفاع.	ب. <u>حق الاختصاص</u> : حق عيني تبعية يقرر للدائن <u>حسن النية</u> بحكم قضائي واجب النفاذ (يراعى تناسب الدين مع ثمن العقار) لاستيفاء الدين من ثمن العقار.	
ج. <u>حق الاستعمال والسكنى</u> : حق ا يخول صاحبه سلطة الاستعمال دون سلطات الاستغلال أو التصرف لشيء مملوك للغير.	ج. <u>حق الامتياز</u> : حق يخول الدائن الممتاز (بسبب صفة في الدين) من الأولوية في استيفاء الدين ويقدمه النظام على جميع الدائنين.	
د. <u>حق الحكر</u> : الانتفاع مقابل أجره المثل بأرض مملوكة لشخص آخر بالبناء والغرس، ويرد على العقار دون المنقول وغالباً ما يرد لمدة طويلة.		
هـ. <u>حق الارتفاق</u> : حق مقرر على عقار لمنفعة عقار لشخص آخر، مثل تمكين صاحب عقار محبوس عن الطريق من المرور في عقار مجاور ليصل للطريق، ومنها حق الشرب والمجرى والمسيل، ولا يكون حق الارتفاق إلا على عقارين مملوكين لشخصين مختلفين.		

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

حق الملكية (أقوى الحقوق العينية الأصلية لاجتماع السلطات الثلاث في يد صاحب الحق).



خصائص حق الامتياز	
١.	ينشأ بموجب نص قانوني
٢.	قد يكون عاماً على جميع أموال المدين، وقد يكون خاصاً على مال معين.
٣.	يعطي لصاحبه حق التقدم على الدائنين الآخرين.
🏛️	مثال الامتياز العام: نظام العمل م/١٥ بأن للعامل امتيازاً عاماً في استيفاء أجره والحقوق الأخرى المستحقة له في ذمة صاحب العمل.
🏛️	مثال الامتياز الخاص: ما يكون لمؤجر العقار من حق في تقديمه على بقية الدائنين في استيفاء الأجرة من ثمن المنقولات الموجودة في العين المؤجرة.

الفرق بين الرهن الرسمي والرهن الحيازي	
الرهن الرسمي	الرهن الحيازي
١. لا يرد إلا على عقار.	١. يرد على العقار والمنقول.
٢. يتم وفق شكل معين ويبد موظف مختص.	٢. لا يتطلب لصحته شكلية معينة.
٣. يبقى العقار المرهون في حيازة صاحبه.	٣. يقتضي وضع الشيء المرهون في حيازة الدائن أو نائبه.

ثانياً: الحقوق الشخصية (الالتزامات)

التزامات وحقوق تتعلق بشخص الدائن أو المدين بالقيام بعمل معين أو الامتناع عنه.	
جانب إيجابي: للدائن (حق الدائنية)	جانب سلبي: من المدين (الالتزام)
صور الالتزامات الواجبة على المدين في الحقوق الشخصية	
(عمل إيجابي) القيام بعمل معين لمصلحة الدائن	(الامتناع سلبي) الامتناع عن العمل لمصلحة الدائن
خصائص الحقوق الشخصية	
١. لا تنصب على شيء معين على عكس الحق العيني (اقتضاء الدائن من المدين).	
٢. التزام بعمل على المدين سواء كان إيجابياً أو سلبياً.	
٣. ذات طبيعة منقولة ولو وردت على عقار (الالتزام المقاول بالبناء لا يعني التزامه بتسليم عقار للدائن).	
٤. واسعة النطاق غير محصورة العدد بشرط عدم مخالفة النظام العام والآداب.	
⚠️ الدائن: الشخص الذي قام بإعطاء الدين، وهو صاحب القوة.	⚠️ رابطة المديونية: هي ضمانات عينية يطلبها الدائن من المدين ليستوفي حقه بموجبه.
⚠️ المدين: الشخص المستدين فهو مديون.	

الفرق بين الحقوق العينية والحقوق الشخصية

الحقوق العينية	الحقوق الشخصية
١. حقوق مطلقة ذات سلطة على الشيء محل الحق ويحتج به.	١. حقوق نسبية، لا يصل لحق للدائن إلى بتدخل المدين وتنفيذ التزامه ولا يحتج إلا بمواجهة المدين.
٢. الدائن صاحب سلطة على الشيء محل الحق والصلته بين الدائن والشيء صلة مباشرة تخوله من الوصول لحقه دون وساطة.	٢. وجود طرفين دائن ومدين بالإضافة للشيء محل الالتزام.
٣. حقوق دائمة (الحق باقي مادام الشيء باق)	٣. حقوق مؤقتة تنقضي بوفاء المدين بدينه أو التزامه.
٤. تعطي صاحبها ميزة التتبع والأفضلية لاقتضاء حقه لأنه ينصب على شيء معين.	٤. لا تنصب على شيء معين (ليس للدائن إلا الضمان العام على أموال المدين).
٥. الحقوق العينية وردت على سبيل الحصر فلا يحق للأفراد انشاء حقوق غير منصوص عليها.	٥. حقوق واسعة النطاق غير محصورة العدد.

□

القسم الثالث: الحقوق المختلفة

سلطة يقرها القانون لشخص على شيء معنوي وتكون ثمرة فكر ذلك الشخص (كالمخترع والمؤلف والاسم التجاري).

خصائص الحقوق المختلفة

- ١- تجمع بين العنصر المعنوي (كحق الشخص أن ينسب إنتاجه له) والعنصر المادي (كحق الشخص في استغلال إنتاجه مالياً).
- ٢- الحقوق الذهنية على أفكار لا جسم مادي لها (كالإبداع والابتكار).
- ٣- محمية بالقانون في أغلب الدول.

أنواع الحقوق المختلفة:

(١) حقوق المؤلف (الملكية الفكرية).	(٢) حقوق الملكية الصناعية أو التجارية
حقوق ترد إجمالاً على الإنتاج الفكري في مجال العلوم والفنون والآداب.	حقوق ترد على المخترعات الجديدة والنماذج الصناعية والعلامات التجارية.

البحث الثالث: أقسام الحق باعتبار محله

الحق باعتبار محله	
(١) حق مجرد وهو لا يترك أثراً بالتنازل فيبقى الحق كما هو قبل التنازل (كحق التعاقد بالعقود الشرعية).	(٢) حق غير مجرد حق يقوم بمحل معين يدركه الحس ويثبت لصاحبه سلطة على هذا المحل... (حق الملك والمنفعة).
أقسامه	
١- حقوق لم تثبت أصالة لأصحابها وأثبتها الشرع لدفع الضرر عنهم (كالشفاعة).	
٢- حقوق ثبت أصالة لأصحابها لا على وجه دفع الضرر فقط (كالقصاص وحق الإرث).	
أهمية هذا التقسيم	
١- لا يجوز بيعها لأنها ليست حقوقاً مالية.	
٢- لا يجوز التنازل عنها في مقابل مال عند جمهور العلماء.	

البحث الرابع: أقسام الحق باعتبار صحة التنازل عنه من عدمه

الحق باعتبار صحة التنازل عنه من عدمه	
(١) حقوق تقبل الإسقاط	(٢) حقوق لا تقبل الإسقاط... للأسباب:
الأصل أن جميع الحقوق تقبل الإسقاط، كحق القصاص والشفعة والخيار والبيع.	أ. كحق لم يثبت بعد (كإسقاط الزوجة حقها في البيت والنفقة).
	ب. كأن يكون بالإسقاط ضرر بالغير (كإسقاط الزوجة حقها في الحضنة).
	ج. كأن يكون بالإسقاط ضرر بالأحكام الشرعية (كإسقاط المطلق حقه في إرجاع زوجته).
	د. كأن يكون الحق من الأوصاف اللازمة للشخص (كإسقاط الأب أو الجد حقهما في الولاية على الصغير).

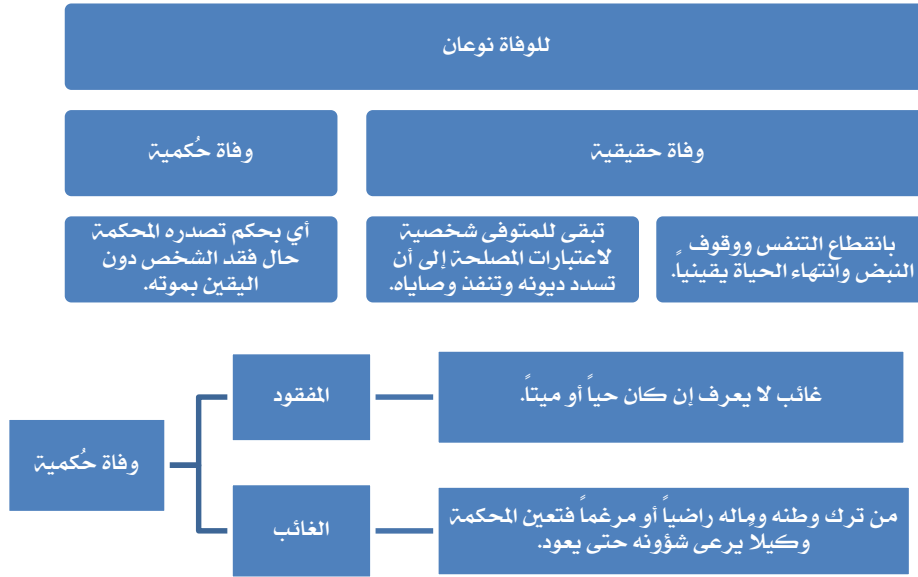
الباب الثاني: أركان الحق

الفصل الأول: أشخاص الحق

أشخاص الحق	
(١) الشخص الطبيعي	(٢) الشخص الاعتباري
الشخص في الأحوال العادية يطلق على الإنسان ويطلق عليه (الشخص الطبيعي).	الشخصية القانونية ليست حكراً على الإنسان بل تثبت لغيره كالجمعيات والمؤسسات.
الشخص في الميدان القانوني يطلق على من يكون صالحاً لاكتساب الحقوق وتحمل الواجبات ويطلق عليه (الشخص القانوني).	شخصية يقرها النظام لغير الإنسان وتمنح للمؤسسات والهيئات أو الأموال ويطلق عليها (الشخصية الاعتبارية أو المعنوية).

البحث الأول: الشخص الطبيعي

(١) بدأ الشخصية الطبيعية	(٢) انتهاء الشخصية الطبيعية
وتبدأ بولادته حياً (فلو كان ميتاً فلا شخصية له).	تنقضي بالوفاة وتثبت بشهادة الوفاة.
الجنين شخصية قانونية ناقصة لكونه لا يتحمل الالتزامات وله حقوق مكتسبة.	



ميزت أحكام الفقه في المفقود بين وضعين:

- إذا فقد في ظروف لا يغلب فيها هلاكه فيحكم عليه ٢.
 - بالوفاة إذا أمضى المدة التي يعيش مثلها أي ٧٠ سنة يصلح أن تتزوج زوجته وتطبق الحقوق المالية فقط بعد أربع سنوات، ولا تطبق على الحقوق الشخصية.
- من فقد في ظروف يغلب فيها هلاكه كتحطم الطائرة، فيحكم بموته بعد أربع سنوات.
- الفقه الإسلامي لم يميز بين حالتي المفقود والغائب إلا في المذهب الحنفي. ولا يترتب على الغيبة في القانون انتهاء الشخصية النظامية بل تعين المحكمة وكيل عنه يتولى مصالحه وشؤونه حتى عودته.

خصائص ومميزات الشخص الطبيعي:

- الاسم (١) وهو حق لصيق بالشخصية وليس حقاً مالياً ... وهو نوعان
 - أ. واسع: اسم الشخص والعائلة
 - ب. ضيق: اسم الشخص فقط

(٢) الحالة الاجتماعية

- هو مركز الشخص الطبيعي من حيث الدولة والأسرة والدين ... وهي كالتالي
- أ. الجنسية: انتماء الفرد للدولة ... وأهميتها:
 - التمتع بالحقوق السياسية (كالانتخاب)
 - تحديد المحكمة أو القانون واجب التطبيق خصوصاً القانون ذا العنصر الاجنبي.
 - ب. الحالة العائلية (الأسرية): تحدد مركز الشخص بالنسبة للأسرة.

حالاتها:

١. قرابة نسب ودم: وهم اشخاص أصولهم مشتركة ... وهي نوعان:
 - أ. قرابة مباشرة: أفراد أصولهم مشتركة أحدهم أصل أو فرع للآخر (كقرابة الأب بأبنائه).
 - ب. قرابة حواشي: وهم أفراد أصلهم مشترك ولا يكون أحدهم أصلاً أو فرعاً للآخر (الأخ مع أخته).
٢. قرابة المصاهرة: تنشأ بين الأزواج (كأم الزوج أو الزوجة ويكونون أقارب من الدرجة الأولى لهما).
٣. الدين (الحالة الدينية).

(٣) الذمة المالية

- الالتزامات المالية للشخص في القانون الوضعي، وتتكون من عنصرين:
١. ايجابي: جميع حقوق الشخص.
 ٢. سلبي: جميع الالتزامات على الشخص.
- أما في الفقه الإسلامي ففيه قولان:
١. أنها صفة شرعية يفترض وجودها في الانسان (وهو الراجح).
 ٢. نفس الإنسان أو عهده.

(٤) المواطن

- المقر القانوني للشخص وهو المكان الذي يقيم فيه ويمكن مخاطبته بشؤونه القانونية فيه.
- يشترط لأن يكون المكان موطناً:
١. توفر الركن المادي (السكن)
 ٢. توفر الركن المعنوي (نية الاستقرار)

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

أنواع الموطن

- الموطن الأصلي أو العام: مكان يقيم في الشخص فعلاً.
- الموطن الخاص:
 - حرفي أو مهني: ولا يعتد به الا فيهما
 - الموطن المختار: ويكون إلى جانب الموطن العام.
- الموطن الإلزامي: موطن يتقرر بنص قانوني يلزم الشخص به (كالقاصر، والمحجور عليه والمفقود).

صلاحية اكتساب الحقوق وتحمل الواجبات (الالتزامات) ومباشرة التصرفات القانونية بنفسه.

(5) الأهلية

أنواع الأهلية

- أهلية الوجوب: صلاحية الشخص لثبوت الحقوق له ووجوب الالتزامات عليه.
- أهلية الأداء: قدرة الشخص على مباشرة أعماله النظامية بنفسه.

مراحل الأهلية

عديم الأهلية	ناقص الأهلية	كامل الأهلية
منذ الولادة إلى سن التمييز (٧ سنوات) وأي تصرف سواء كان نافعا أو ضارا يعد باطلا حتى بعد اكتمال الأهلية.	ما بين سن التمييز وسن الرشد ويستطيع أن يميز بين المنافع والمضار في حدود معينة.	تثبت للعاقل الرشيد وهي ١٨ سنة هجرية في المملكة العربية السعودية و ٢١ سنة في بعض الدول. (وتكون جميع تصرفاته صحيحة مهما كان نفعها أو ضررها).

أقسام تصرفات الصبي المميز عند الفقهاء:

- تصرفات نافعة نفعاً محضاً (كقبول الهبة) [ويصح هذا الفعل منه]
 - تصرفات ضارة ضرراً محضاً (كتبرعه بماله) [يعد فعلاً باطلاً منه]
 - تصرفات تدور بين النفع والضرر (كالبيع والشراء)
- ❗ [وهي قابلة للإبطال لمصلحته وذلك من قبل وليه أو بعد بلوغه سن الرشد]
- ❗ [أو قابلة للإيجاز من قبل وليه أو من قبله بعد رشده]

عوارض الأهلية

الجنون (دائم / منقطع)	العتة (فاسد غير مميز / مُمَيَّن)	السفه والغفلة	فقدان حاستين أو أكثر
فقدان العقل والإدراك والتمييز كلياً بشكل دائم أو منقطع	اختلال العقل واختلاط الكلام.	السفه: إنفاق المال في غير موضعه. الغفلة: عدم القدرة على تمييز الربح والخسارة.	من السمع والبصر والنطق أو العجز الجسماني الشديد ويجوز للمحكمة تعيين مساعد قضائي له.

- إذا بلغ الشخص سن الرشد وهو مجنون أو معتوه منذ صغره استمرت الوصاية عليه.
- إذا أصابه الجنون أو العتة بعد سن الرشد جاز الحجر عليه وتضع المحكمة قيمة على أمواله.
- تأخذ تصرفات المعتوه غير المميز حكم تصرفات الصبي غير المميز (فتكون باطلة).
- تأخذ تصرفات المعتوه المميز حكم تصرفات الصبي المميز (فتكون قابلة للإيجاز أو للإبطال).
- تأخذ تصرفات السفه المميز حكم تصرفات الصبي المميز (فتكون قابلة للإيجاز أو للإبطال).
- تأخذ تصرفات الغفلة المميز حكم تصرفات الصبي المميز (فتكون قابلة للإيجاز أو للإبطال).

البحث الثاني: الشخص الاعتباري

الشخصية الاعتبارية: شخصية يقررها النظام لغير الإنسان وتطلق على المؤسسات والهيئات أو الاموال (مجموعة من الافراد أو مجموعة من الأموال) وينظر إليها النظام على أنها وحدة واحدة.

أولاً: بدء الشخصية الاعتبارية وانقضاءها:

(١) بدء الشخصية الاعتبارية:	(٢) انقضاء الشخصية الاعتبارية:
لا تثبت إلا بموافقة النظام. أ. [موافقة عامة] أو اعتراف عام: تحديد مقومات معينة إذا توافرت تثبت لها الشخصية الاعتبارية دون الحاجة لإذن خاص. ب. [موافقة خاصة] أو اعتراف خاص: يصدر نظام يقر بتمتعها بالشخصية الاعتبارية ويلزمها إذن خاص، وفي المملكة تطلق على الشركات التي تؤسسها الدولة أو الأشخاص الاعتبارية العامة.	أ. حلها اختيارياً باتفاق الشركاء أو بحكم أو قرار جبري. ب. انقضاء الأجل المحدد في حال وجوده. ج. اندماجها في شخصية اعتبارية أخرى. د. إذا صُفيت الشخصية الاعتبارية بسداد ديونها. حسب نص المادة ١٥/م من نظام الشركات

❗ نص المادة ١٥/م من نظام الشركات

❗ تنتهي الشخصية الاعتبارية بانتهاء المدة المحددة لها إذا تضمنت أجلاً محدداً. ❗ بتحقيق الغرض الذي أنشأت من أجله.

ثانياً: حدود الشخصية الاعتبارية ومميزاتها

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

(١) حدود الشخصية الاعتبارية:	(٢) مميزات الشخصية الاعتبارية:
وهي كالشخصية الطبيعية لها حقوق وعليها التزامات ولكن في نطاق أضيق وتقتيد بغرض وجودها.	أ. له أسم يميزه عن الأشخاص المعنويين (الاعتباريين). ب. موطنه هو المكان الذي تتواجد فيه إدارته مستقلاً عن موطن مؤسسه. ج. حالة الشخص الاعتباري مقصورة على جنسيته أي انتمائه لدولة معينة. د. له ذمة مالية مستقلة عن ذمم المؤسسين. هـ. يباشر الشخص الاعتباري نشاطه بواسطة شخص طبيعي يسمى الممثل أو النائب.

ثالثاً: أنواع الشخص الاعتباري وطبيعته

لم يتضمن نظام المملكة ما يفيد بتقسيم الأشخاص الاعتباريين، ولكنه مهم لذلك قسمناه كالتالي:

(١) الأشخاص الاعتبارية العامة	(٢) الأشخاص الاعتبارية الخاصة
يرأسها الدولة وما يتفرع عنها من إدارات للأقاليم والوزارات والجامعات ... (وتخضع لقواعد القانون العام)	هم مجموعة أفراد أو أموال توحدهم جهودهم لغرض معين. مجموعة الأموال (الأوقاف والمؤسسات الخاصة) فتكون غير ربحية

تشمل الأشخاص الاعتبارية الخاصة على:

أ. مجموعات الأشخاص: الشركات والجمعيات	ب. مجموعات الأموال (الأوقاف والمؤسسات الخاصة)
الشركات	المؤسسة الخاصة
شخص اعتباري ينشأ باتفاق شخصين أو أكثر على مشروع يقتسمون فيه الربح والخسارة. (وتكون مدنية كالاستغلال الزراعي واستصلاح الأراضي) أو تكون تجارية كالبائع والنقل والإنتاج.	أحد نظم الشريعة وهو حبس عين وجعلها لله يخصص ريعها للبر حالاً أو مآلاً.
الجمعيات	الوقف
عبارة عن جماعة منظمة ومستمرة من الأشخاص لا تهدف إلى الربح.	تنشأ بتخصيص مال معين لتحقيق غرض مالي (غير ربحي).
غالباً ما تكون أهدافها دينية أو علمية أو رياضية.	تتفق مع الجمعيات في أنها غير ربحية وأن غرضها إنساني أو أدبي أو علمي.

رابعاً: مقومات الشخص الاعتباري: ويتطلب لوجوده عنصرين:

- (١) الهدف (الغرض من إنشائه)
- (٢) اجتماع إرادة أفراد على تحقيق الهدف

خامساً: الذمة المالية للشخص الاعتباري: وتقتضي النظم الآتي:

- (١) (أهلية الوجوب) وتكون في حدود يعينها عقد انشائها أو التي يقرها النظام.
- (٢) ذمة الشخص الاعتباري مستقلة عن ذمم القائمين عليه.

ما يترتب على تمتع الشخص الاعتباري بالذمة المالية المستقلة:

(١) الطبيعة المنقولة لحصة القائم على الشخص الاعتباري (الشريك).

- (١) تدخل حصص القائمين (الشركاء) على الشخص الاعتباري ذمة الشخص الاعتباري بمجرد تكوينه.
- (٢) يفقد الشريك حصته ويمتلكها الشخص الاعتباري وله الحق في التصرف بها.
- (٣) حق الأفضلية لدائني الشخص الاعتباري على ذمته.
- (٤) تعد ذمة الشخص الاعتباري ضماناً للدائنية وحدهم دون دائني الشركاء الشخصيين.
- (٥) لا يجوز للدائنين الشخصيين لأحد الشركاء المكونين للشخصية الاعتبارية أن يتقاضوا حقوقهم بحجز أمواله أو حجز حصة أحد الشركاء في رأس المال.
- (٦) امتناع المقاصة بين ديون الشخص الاعتباري وديون الشركاء المكونين له.
- (٧) يترتب على استقلال ذمة الشخص الاعتباري عن ذمة الشريك أنه لا يجوز لمدين الشخص الاعتباري بالمقاصة إذا أصبح دائناً للشريك ولو كان متضامناً (لأن دينه لم يتعلق بذمته).
- (٨) تعدد استقلال التفليس.
- (٩) لا يستلزم افلاس الشخص الاعتباري اشهار الشريك فيه افلاسه.
- (١٠) لا يستلزم افلاس الشريك اشهار افلاس الشخص الاعتباري.

- (١) حق الشريك يعتبر من الحقوق الشخصية.
- (٢) حق الشريك ذو طبيعة منقولة سواءً مان نقداً أو عيناً.
- (٣) من طبيعة المال المنقول إمكانية تداولها طبقاً لقواعد الحقوق المنقولة دون استيفاء إجراءات القانون المدني.
- (٤) يجوز للشركاء أن يتقاضوا حقوقهم من نصيب مديونهم بعد استنزال ديونه (إذا أنحل الشخص الاعتباري).

- (١) المقاصة لا تقع إلا بين شخصين (كل منهما دائن ومدين للآخر).
- (٢) لا يجوز لمدين الشريك التمسك بالمقاصة إذا أصبح دائناً للشخص الاعتباري.

- (١) لا يستلزم اعلان افلاس أحدهما (الشركة أو الشريك) إعلان افلاس الآخر، لأن لكل منهما استقلال في الذمة المالية.
- (٢) لا يستلزم اعلان افلاس الشخص الاعتباري اشهار الشريك فيه افلاسه.
- (٣) لا يستلزم افلاس الشريك اشهار افلاس الشخص الاعتباري.

الفصل الثاني: محل الحق

الصيود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

البحث الأول: الأشياء محل الحق

الشيء: هو ما لا يعد شخصاً ويكون إما:

(١) حق مادي	(٢) حق معنوي
كالأراضي والمنازل	كحق المؤلف والمخترع

الشروط الواجب توفرها في الشيء محل الحق:

- ألا تكون خارجة عن نطاق التعامل بحكم طبيعتها مثل الأشياء المشتركة بين الناس كأشعة الشمس والهواء.
- ألا تكون من الأشياء الخارجة عن نطاق التعامل بحكم القانون بسبب:
 - أ- لأنها منفعة عامة (المال العام) كالطرق والحدائق.
 - ب- تخالف النظام العام والآداب وتضر بالمصلحة العامة (كالمخدرات).

أقسام الأشياء محل الحق:

القسم الأول: الأشياء القابلة للاستهلاك والأشياء غير القابلة للاستهلاك:

- أ- أشياء قابلة للاستهلاك: لا ينتفع بها إلا باستهلاكها.
- ب- أشياء متكررة الاستعمال دون اهلاكها: كاستعمال السيارة والسكن.

القسم الثاني: الأشياء الثابتة والقيم:

١. الأشياء الثابتة: أي المتشابهة وتقوم مقام بعضها في الوفاء (كالحبوب والثمار من نفس النوع).
٢. الأشياء القيمة: أي متفاوتة (تفاوت يعتد به) في الصفات والقيمة ولا يقوم أحدهما مقام الآخر (كالسيارة والمنزل والأرض).

معار التفرقة:

- ١. تميزه بمواصفات خاصة تفرقه عن غيره (شيء قيمي).
- ٢. لا يتميز بمواصفات ويتشابه مع غيره (شيء مثلي).

القسم الثالث: العقارات والمنقولات:

- أ- العقار: شيء مستقر وثابت ولا يمكن نقله دون تلف.
- ب- المنقول: هو كل ما يمكن نقله وتحويله ولو بتغير صورته (كل ما لا يعتبر عقاراً) وينقل بدون تلف.

أنواعه:

١. عقار بحسب طبيعته: مثل الأرض وما على سطحها من غراس أو بناء.
 ٢. عقار بالتخصيص: هو منقول (حسب طبيعته) فإذا توافرت الشروط تحول إلى عقار (كالأدوات الزراعية، فرش الفنادق والمكاتب).
- ب- المنقول: هو كل ما يمكن نقله وتحويله ولو بتغير صورته (كل ما لا يعتبر عقاراً) وينقل بدون تلف:

أنواعه:

١. منقول بطبيعته:
- أ- نقله بالقوة الذاتية (كالحيوانات).
- ب- نقله بفعل الإنسان (كالسيارة والطيارة).

٢. منقول حسب المال: عقار يأخذ حكم المنقول باعتبار ما سيؤول إليه كقطع الأشجار.

وله شرطان:

- ١. إرادة المتعاقدين لإعداد العقار لأن يكون منقولاً.
- ٢. يكون في زمن قريب (وشيء).

البحث الثاني: العمل محل الحق

العمل محل الحق: هو يرد في الحقوق الشخصية (وهو عمل من المدين لصالح الدائن) وقد يكون العمل:

١. إيجابي: يلتزم المدين بعمله للدائن (كقيامه بالبناء أو الترميم).
٢. سلبي: إذا تضمن امتناع المدين عن العمل لصالح الدائن.

الشروط الواجب توفرها في العمل كمحل الحق:

١. أن يكون العمل ممكناً قدرة المدين على الوفاء بالعمل لدى الدائن:
- أ- ألا يكون العمل مستحيلًا مطلقاً (كتعهد الطبيب معالجة الميت).
- ب- أن يكون العمل معيناً: بتحديد مقداره وتفصيله (كعقد تحدد فيه المدة والمواد).
٢. أن يكون العمل مشروعاً: لا يكون مخالفاً للنظام والآداب (كبناء بيت دعارة أو مصنع للخمر).

الباب الثالث: مصادر الحق واستعماله وإثباته

الفصل الأول: مصادر الحق

- ١. مصادر الحق هي نفسها مصادر الالتزام، لأنها تمثل حقاً من جانب الدائن والتزام من المدين.
 - ٢. التزام المشتري بدفع الثمن مصدره عقد البيع.
 - ٣. التزام الأب بالإنفاق على من يعول مصدره نص القانون.
- مصدر الالتزام: حدث يترتب عليه نشوء الالتزام في ذمة المدين (ويطلق عليه الواقعة القانونية).

أنواع مصادر الالتزام:

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

(١) التزام بشيء رغماً عن الملتزم: وتسمى (المصادر غير الارادية / الوقائع المادية / الوقائع القانونية).

أ. وقائع طبيعية: لا دخل للإنسان في حدوثها (كالقاربة والتزام بالنعق).
ب. وقائع الجوار: (تنشئ التزامات الجوار).
ج. وقائع إنسانية: عمل غير مشروع يوقع الضرر على الغير فيلتزم بالتعويض، وقد يكون:

غير عمد (كالإهمال والتقصير).

عمداً (كالقتل والضرب).

(٢) التزام ينشئ بإرادة الملتزم وتسمى (المصادر الإرادية) وهي تتضمن العقد والإرادة المنفردة.

مصادر الالتزام:

مصادر غير ارادية تضم العمل غير المشروع والإثراء بلا سبب.

مصادر ارادية تضم العقد والإرادة المنفردة.

أقسام مصادر الحق:

المصدر الأول: الوقائع القانونية: فعل مادي يترتب عليه أثر قانوني (اكتساب شخص لحق) وهو نوعان:

أ- وقائع طبيعية (غير اختيارية): حوادث بفعل الطبيعة لا دخل للإنسان فيها (الولادة والوفاة) وله حق اسم العائلة وثبوت النسب وأهلية الوجود أما الوفاة فيترتب عليه قيام حقوق الميراث من تركته المتوفى.

الواقعة من عمل الإنسان ولها صورتان:

(١) فعل نافع (مادي مشروع): هو أثر شخص على حساب آخر أو الاعتناء بزمته الغير دون سبب قانوني (كإصلاح جدار منزل الجار الغائب) فهو اثر اداء ذمة الغير دون سبب ويسمى (الإثراء بلا سبب) ... الفعل النافع له صورتان:
الدفع غير المستحق (دفع أموال لشخص آخر دون سبب قانوني) (الفضالة: عمل عاجل غير ملزم بل تطوعي (وهو عمل لحساب شخص معتقداً أنه مدين لهذا الشخص)).

(٢) الفعل الضار (فعل مادي غير مشروع): كل فعل يقوم به إنسان ويترتب عليه أضرار للآخرين لذا يترتب عليه تعويض المتضررين بغض النظر عن قصد الضرر أو عدم القصد.

ولكي يطالب بالتعويض من مرتكب الفعل الضار لا بد من توفر (أركان المسؤولية)

أن يكون هناك خطأ (الالتزام القانوني). أن يكون هناك ضرر (إلحاق الضرر بالغير). أن يكون هناك علاقة سببية بين الخطأ والضرر.

المصدر الثاني: التصرف القانوني

اتجاه الإرادة إلى أحداث آثار قانونية محددة (بإنشاء حق أو تعديله أو انقضاءه).
يجب أن تصدر عن إرادة سليمة خالية من العيوب حتى يعتد القانون بهذا التصرف.

الفرق بين الوقائع القانونية والتصرف القانوني:

الوقائع القانونية	التصرف القانوني
قد تتوفر فيها النية وربما لا (ولكن القانون لا يعتد بهذه النية).	يعتمد على النية والقصد ويعتد بها القانون.

أنواع التصرفات القانونية:

- (١) تصرفات قانونية بعوض وتصرفات قانونية بدون عوض:
تصرفات قانونية بعوض: مقابل يؤخذ طرف من الطرف الآخر (عقد البيع).
تصرف قانوني ملزم لجانب واحد وتصرف قانوني ملزم للجانبين:
التصرف القانوني الملزم لجانب واحد: التزام طرف واحد دون الآخر (تصرف الواهب والمتبرع).
- (٢) التصرفات القانونية بإرادتين والتصرف القانوني بالإرادة المنفردة:
التصرف القانوني بإرادتين: تطابق إرادتين أو أكثر لإحداث أثر قانوني مقصود (كالعقد).

أركان التصرف القانوني:

- ١- الرضا: توافق المتعاقدين على إحداث أثر قانوني في العقد
 - ٢- المحل: هي قيم أو أعمال ترد عليها سلطات صاحب الحق وتكون مباشرة في الحق العيني وغير المباشرة في الحق الشخصي.
 - ٣- السبب: هو الباعث والدوافع إلى التعاقد ويجب أن يكون موجوداً ومشروعاً.
- يجب توافر شروط أخرى مع أركان التصرف القانوني لكي تتوافر سلامة واستمرارية هذا الوجود.

شروط صحة التصرفات القانونية:

الأول: أن يكون رضا الأطراف خالياً من العيوب.

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

- ١- يظهر المتعاقد أرائته ونيتته في ترتيب الأثر القانوني.
٢- التعبير عن الإرادة صراحةً بالكتابة أو اللفظ أو الإشارة.
- الثاني: أن يكون الرضا صادراً من ذي أهلية.
الثالث: أن يكون الحق مشروعاً وممكناً وموجوداً.
- الرابع:

- (١) (التشكيلة) افراف التصرف القانوني في شكل معين.
(٢) (الرضائية) استثناء على الأصل في التصرفات القانونية.

العيب:

الغلط: وهم في الذهن المتعاقد يصور له أمراً غير حقيقي، فيندفع إلى التعاقد (كمن يشتري ختاماً معتقداً أنه ذهب وهو نحاس).
ويشترط في الغلط الذي يعيب الإرادة توافر:

- (١) يكون الغلط جوهرياً. (٢) أن يكون المتعاقدان وقعاً في الغلط، وأحدهما وقع فيه بعلم الآخر وكان من السهل عليه أن يتبينه.
(٣) (فيجب اتصال الغلط بالمتعاقد الآخر).

التدليس: احتيال بقصد إيقاع المتعاقد في الغلط وإيهامه بغير الحقيقة بقصد حمله على التعاقد.

عناصر التدليس:

- ١- مادي (طرق الاحتيال)
٢- معنوي (نية الخداع والتدليس)
- ٣- أن يكون التدليس دافعاً إلى التعاقد.
٤- أن يكون التدليس متصلاً بالتعاقد الآخر.

الإكراه الذي يعيب الإرادة: رهبة في نفس الإنسان نتيجة تهديده بالأذى له أو لغيره إن لم يبرم تصرفاً معيناً.

عناصر الإكراه: لكي يعيب الإكراه إرادة المتعاقد يلزم توفر عنصرين:

١. مادي (التهديد)
٢. معنوي (الرهبة)

شروط تحقق الإكراه:

١. تكون تحت سلطان الرهبة والخوف مادياً
٢. التهديد غير المشروع (كالقتل أو الحرق)
٣. أن يكون الإكراه من الطرف الآخر أو نائبه بشرط كان أم معنوي.

الغبن أو الاستغلال: هو التفاوت بين قيمة ما يأخذه أو يدفعه أحد الطرفين لاستغلال طيش أو هوى الطرف الآخر.

شروط الغبن أو الاستغلال:

١. الركن المادي: عدم التعادل بين الأداءات.
٢. الركن المعنوي: فيه استغلال ضعف المتعاقد المغبون.

آثار التصرف القانوني:

١. متى توافرت الشروط الشكلية والموضوعية للمتعاقدين فلا يجوز
نقض أو تعديل العقد إلا باتفاق الطرفين أو أسباب يقررها النظام.
٢. لا يمكن للغير اكتساب حق أو تحمل التزام عن عقد لم يبرمه.
٣. آثار العقد تنتقل إلى الخلف لطريق العقد إذا انتضت الموانع القانونية.

الفصل الثاني: استعمال الحق: وهو ممارسة السلطات التي يخولها القانون لصاحب الحق لجلب منافع ومزايا الحق.

صور استعمال الحق:

- (١) **الاستعمال المشروع للحق:** تحقق الإطار الذي يرسمه القانون دون الإضرار بالغير.
رفع الدعوى وسيلة قانونية لرد الاعتداء.
الدعوى: وسيلة لحماية الحق المقرر في الشريعة والنظام لصاحب الحق المعتدى عليه ليلجأ للقضاء.

(٢) **الاستعمال غير المشروع للحق (التعسف في استعمال الحق):**

- يعتبر الفعل تعسفاً كلما تخلف المصلحة لدى صاحب الحق عن الحدود المتعارف عليها.
(لا يتحمل الجار مضار الجوار عند مجاوزتها المألوف).

أساس مبدأ التعسف: أن الحق في ذاته منحة من الخالق، وكلما خرج الحق عنه فبعد استعمال غير مشروع للحق.

معايير التعسف في استعمال الحق:

- المعيار الأول:** قصد الضرر بالغير (ولو كان فيه مصلحة) ولا يشترط وقوع الضرر فعلاً للقول بالتعسف.
(كمن يعلو بسور منزله ليس بقصد الأمن ولكن لحجب الهواء والضوء عن جاره ولو كان غير مقيم فيه).
ويستدل على قصد الإضرار بالقرائن والظروف.

المعيار الثاني: رجحان الضرر (بموجب هذا المعيار يعد الشخص متعسفاً في استعمال الحق).

مثال: من يعلو بالمبنى ليزيد من قيمته في السوق ولكن ترتب عليه حبس الهواء والضوء عن الجار.

المعيار الثالث: عدم مشروعية المصلحة (كاستئجار شقة لغرض منافع للأدب).

وللغاية الإسلامية في هذا المعيار صور:

- (١) تخلف المصلحة عند صاحب الحق.
(٢) الضرر العام.
(٣) الضرر الفاحش عن استعمال الحق.

نطاق التعسف: يشمل مبدأ عدم التعسف جميع أنواع الحقوق لأنه مبدأ عام.

جزاء التعسف:

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

- التعسف يلحق ضرراً بالغير، فيكون الجزء هو الضمان ويشمل حكم القاضي بالتعويض النقدي (مقسط أو معجل) للمضرور أو تعويض عيني لجبر الضرر بإعادة الحال إلى ما كان عليه.
- مثال (هدم السور المرتفع التعسفي) و (تغيير وضع المدخنة بعيداً عن الجار المتضرر).

شروط صحة قبول الدعوى كوسيلة لحماية الحق:

- الصفة: لا تقبل الدعوى من غير ذي صفة ويكون رافع الدعوى هو صاحب الحق المدعى به أو ممثله القانوني.
- الأهلية: لا تصح من مجنون، رافع الدعوى لا بد أن يكون أهلاً لمباشرتها.
- المصلحة: أن يكون لرافع الدعوى مصلحة سواءً بجلب نفع أو دفع ضرر.

الفصل الثالث: إثبات الحق

إقامة الدليل أمام القضاء (فالقاضي إما أن يلزم بالدليل وقد يرفضه القانون كما قد تترك الحرية للقاضي في التحري).

مذاهب الإثبات:

- عبي الإثبات: عبي الإثبات يقع على من يدعي وجود الحق ابتداءً. من يدعي إصابته بالضرر يكون مكلفاً بإثبات واقعة الفعل الضار من جانب المدعى عليه. للمدعي عليه أن ينكر الرابطة السببية بين السلوك والضرر الذي أصاب المدعي.
- طرق الإثبات: تنص التشريعات على طرق الإثبات. في بعض الحالات تحدد الأدلة التي يجب تقديمها للقضاء. تعتبر وحدها حائزة القبول دون غيرها (وقد وردت في قانون المرافعات الشرعية السعودي).

أقسام طرق الإثبات:

- أولاً: أدلة مهياة وأدلة غير مهياة: الدليل المعد سلفاً (كالعقد) ولا بد أن تكون قبل النزاع. علماً أنه ليس كل كتابة تعتبر دليلاً مهياً فلا بد أن يكون معدة للإثبات.
- ثانياً: أدلة غير مهياة (العرضي): دليل ينشأ عند الحاجة إلى الإثبات (كشهادة الشهود، القرائن، الإقرار، اليمين).

الأدلة المطلقة والأدلة المقيدة:

- الأدلة المطلقة: أدلة يجوز الأخذ بها لإثبات جميع الوقائع والمتنازع عليها سواء كانت تصرفات قانونية أو وقائع مادية، وتشمل (الكتابة، الإقرار، واليمين).
- الأدلة المقيدة: أدلة تصلح لإثبات بعض الوقائع دون الوقائع دون البعض الآخر (شهادة الشهود، والقرائن) يجوز للقاضي الاستعانة بوسائل لا تعد في ذاتها أدلة ولكنها تساعد.

أولاً: الكتابة: وهي أهم طرق الإثبات في الوقت الحاضر.

- نص المشروع في المادة (١٣٩) من قانون المرافعات الشرعية على أن "الكتابة التي يكون بها الإثبات إما أن تدون في ورقة رسمية أو ورقة عادية".
- نص في المادة ١/١٣٩ على أنه "للخصم أن يقدم أي محرر يرى أنه يظهر الحق له في الدعوى".
- أقسام الأوراق والمحركات التي يمكن استخدامها في الإثبات:

- ورقة أو محرر رسمي.
 - ورقة أو محرر عري.
 - ورقة أو محرر غير موقع.
- عرفت المادة ١٣٩ من نظام المرافعات الشرعية الورقة الرسمية بأنها: "هي التي تثبت فيها موظف عام أو شخص موكل بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن وذلك طبقاً للأوضاع النظامية وفي حدود سلطته واختصاصه".
- شروط صحة المحركات الرسمية (الدليل الكتابي)

- كتابة الموظف العام أو شخص مكلف بخدمة عامة.
 - أن تكون الكتابة داخلة في اختصاص من حررها.
- يراعى في المحرر الأوضاع القانونية المقرر لذلك.
- يقصد بالمحركات العرفية: مستندات يعدها الأفراد دون تدخل موظف رسمي أو شخص مكلف.

- ثانياً: الإقرار: لم يتعرض نظام المرافعات لتعريف الإقرار كما في بعض الأنظمة الأخرى.
- نصت المادة (١٠٨) من قانون المرافعات "إقرار الخصم عند الاستجواب أو بدون استجوابه حجة قاصرة عليه، ويجب أن يكون الإقرار حاصل أمام القضاء أثناء السير في الدعوى المتعلقة بالواقعة المقر بها".
- الإقرار هو اعتراف الخصم أمام القاضي بواقعة مدعى بها عليه.

- ثالثاً: شهادة الشهود: الأقوال التي يدلي بها الأشخاص في ساحات القضاء بشأن اثبات أو نفي واقعة قانونية أياً كان نوعها.
- لا تكون الشهادة ملزمة للقاضي بل تخضع لتقريره فله أن يقبل شهادة واحد ويرد شهادتين متناقضتين.

رابعاً القرائن القانونية والقضائية:

- القرينة دليل لإثبات تعفي من عبئ الإثبات.
- القرينة أقل من مستوى الإثبات.
- القرائن كل ما يستخلصه القاضي للاستدلال على أمر مجهول (دلالة استنتاجية).
- كثوت سداد الأجرة عن الشهر الرابع يعتبر قرينة على سداد جميع ما قبله.

خامساً: حجية الشيء المقضي به (الحجة القضائية):

- الحكم النهائي الفاصل في موضوع الدعوى ويعتبر عنواناً للحقيقة والعدالة.
- حجيته تكون مواجهة لكافة أطراف الخصومة وللناس.
- هو سبب انقضاء الدعوى وخاتم مراحل الدعوى.

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

❶ لا يجوز بعد صدور الحكم النهائي إعادة رفع النزاع إلى أي جهة قضائية أخرى.

سادساً: اليمين:

أداء القسم بأن يقول الشخص الحق ولا شيء غيره قبل الإدلاء بأقواله والا تعتبر شهادته باطلّة قانوناً (ويقسم المترجمون والخبراء).

أنواع اليمين:

(١) اليمين المتممة: يوجهها القاضي من تلقاء نفسه إلى أي طرف بغرض إتمام اقتناعه بقرينة معينة.

❶ ليس لليمين المتممة الحسم في النزاع.

❶ اليمين المتممة لا أثر لها فللقاضي أن يأخذ بها أم لا.

❶ للخصم أن يحلف اليمين المتممة وله أن يمتنع عنها.

(٢) اليمين الحاسمة: يوجهها المدعي للمدعى عليه عندما يعجز عن اثبات حقه الذي يدعيه سواء صحته ما يدعي به عليه أو عدم صحته.

❶ ينص القانون على أن هذا اليمين (الحاسمة) يحسم النزاع.

❶ في حال عدم ادعائه مدنياً يعتبر شاهد اثبات في الدعوى العمومية

❶ فيحلف اليمين ويؤخذ به.

❶ لا يحلف المدعي المدني ولا يعتبر شاهداً حتى لو كان هو المجني

❶ عليه لأنه يعتبر خصماً حسب المواد الجنائية.

سابعاً: المعاينة: -

❶ الانتقال لمكان النزاع لمشاهدة الواقعة على الطبيعة بقصد التوصل إلى معرفة الحقيقة واستجلاء الغموض والفصل في الدعوى.

❶ قد تنتقل هيئة المحكمة القضائية لإجراء المعاينة إذا كانت هناك مبررات.

ثامناً: تقرير الخبراء: -

❶ يلجأ القضاة إلى الاستعانة بأهل الخبرة من أطباء أو مهندسين أو فنيين لإجراء الفحص والبحث والتحليل في الدعوى التي تثار فيها مشاكل تقنية (كالتزوير)

❶ وهي تعد كالقرائن وادلة الإثبات.

ترحمه الله تعالى

أرجوكم الدعاء لوالدتي بالشفاء.

أذكر المصدر حفظاً للحقوق

كناية وإعداد وتنفيذ النسخ

عبد الرحمن الجميري @aljumairy

مراجعة وتدقيق

نواف الجبل @i_nawaf

تنسيق وإخراج

أبوداح م @AbuDa7him

كما أنني لا أبيع من يستخدم هذا الملخص لأغراض تجارية أو ينسبه لغير معده فهو لوجه الله تعالى لإفادة إخواني وأخواتي من

طلاب قسم الأنظمة

تم بتاريخ ١٧/٧/١٤٣٦هـ

والله تعالى أعلم وأحكم وصلى الله على نبينا محمد

عبد الرحمن الجميري

@aljumairy

Jumairy.lawyer@gmail.com

https://www.youtube.com/channel/UCtLw8gqHbAeCw9rZBxthWxQ/feed قناة القانون والأنظمة

الصيدود الجميرية لمادة مدخل دراسة الأنظمة السعودية - نظم 1.1

جميع أرقام ونصوص المواد الواردة في المقرر

رقم المادة	النظام	النص
١	النظام الأساسي للحكم	المملكة العربية السعودية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله وسنة رسوله ولغتها العربية وعاصمتها الرياض.
٧		على أن الحكم يستمد سلطته من الكتاب والسنة، لذا فإن المصدر الرئيسي للأحكام هما الكتاب والسنة.
٢٦	النظام الأساسي للحكم	تحمي الدولة حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية.
٣٨	النظام الأساسي للحكم	أن العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي أو نص نظامي.
٤٤	النظام الأساسي للحكم	تتكون السلطات في الدولة من: السلطة القضائية والسلطة التنفيذية، والسلطة التنظيمية، وتتعاون هذه السلطات في أداء وظيفتها وفقا لهذا النظام وغيره من الأنظمة وغيره من الأنظمة والملك هو مرجع هذه السلطات.
٤٨	النظام الأساسي للحكم	تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية وفقا لما دل عليه الكتاب والسنة وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة.
٥٠	النظام الأساسي للحكم	الملك أو من ينييه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية.
٦٧	النظام الأساسي للحكم	تحديد اختصاص السلطة التنظيمية حيث تقوم بوضع الأنظمة واللوائح بما يحقق المصلحة أو رفع المفسدة وفقا لقواعد الشريعة.
١٥	نظام العمل السعودي	للعامل امتيازاً عاماً في استيفاء أجره وحقوق الأخرى المستحقة له في ذمة صاحب العمل.
١٧	نظام العمل السعودي	تحسب جميع المدد والمواعيد المنصوص عليها بالتقويم الهجري مالم يتفق على خلافه.
٩٨	نظام العمل السعودي	لا يجوز تشغيل العامل تشغيلاً فعلياً أكثر من ٨ ساعات في اليوم الواحد.
٢٢	نظام مجلس الوزراء	لكل وزير الحق في اقتراح مشروع نظام أو لائحة تتعلق بأعمال وزارته، كما يحق لكل عضو في المجلس أن يقترح ما يرى فيه مصلحة بعد موافقة رئيس المجلس.
٢٣	نظام الحكم	لمجلس الشورى اقتراح مشروع نظام جديد أو اقتراح تعديل نظام نافذ وعلى رئيس المجلس رفع ما يقرره المجلس للملك.
١٨	نظام مجلس الشورى	تصدر الأنظمة والمعاهدات والاتفاقات الدولية والامتيازات وتعديل بموجب مراسيم ملكية بعد دراستها في مجلس الشورى.
١٥	نظام الشركات	تنتهي الشخصية الاعتبارية بانتهاء المدة المحددة لها إذا تضمنت أجلاً محدداً أو بتحقيق الغرض الذي أنشأت من أجله.
١٠٨	نظام المرافعات الشرعية	اقرار الخصم عند الاستجواب أو بدون استجوابه حجة قاصرة عليه، ويجب أن يكون الإقرار حاصلًا أمام القضاء أثناء السير في الدعوى المتعلقة بالواقعة المقر بها.
١٣٩	نظام المرافعات الشرعية	الكتابة التي يكون بها الإثبات إما أن تدون في ورقة رسمية أو ورقة عادية.
١٣٩	نظام المرافعات الشرعية	عرفت الورقة الرسمية بأنها: "هي التي تثبت فيها موظف عام أو شخص مكلف بخدمة عامة ما تم على يديه أو ما تلقاه من ذوي الشأن وذلك طبقاً للأوضاع النظامية وفي حدود سلطته واختصاصه".
١/١٣٩	نظام المرافعات الشرعية	للخصم أن يقدم أي محرر يرى أنه يظهر الحق له في الدعوى.